

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة 39

الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة 17 من القرار دإط-20/10، المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2018،

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً، والإذن لرئيس الجمعية العامة في أحدث دوراتها باستئناف انعقاد الدورة الاستثنائية بناء على طلب من الدول الأعضاء“.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-10/958، التي تتضمن رسالة مؤرخة 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة من الممثلين الدائمين للأردن وموريتانيا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسي مجموعة الدول العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي، على التوالي؛ والوثيقة A/ES-10/961، التي تتضمن رسالة مؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة من

الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي ونيكاراغوا والقائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية العربية السورية يطلبون فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

أعترم إدارة أعمال هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات السابقة لدوراتها الاستثنائية الطارئة.

وفقاً للمادة 63 من النظام الداخلي للجمعية العامة، يعمل الرئيس ونواب الرئيس للدورة الثامنة والسبعين بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تقرر عمل لجنة وثائق التقييض للدورة الثامنة والسبعين في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة؟

تقرر ذلك (المقرر دإط-101/10 ياء).

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة (المادة 19 من الميثاق) (A/ES-10/787)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للممارسة المتبعة، أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/959، المتعلقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الإنساني. يجب أن يتوقف الآن التوتر المتفاقم والعنف الذي يفوق الوصف والمعاونة المروعة.

أدين مرة أخرى الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر وأرفض عمليات القتل وأخذ المدنيين رهائن، بمن فيهم من النساء والأطفال والمسنين. إن وحشية هجمات حماس مروعة وغير مقبولة ومرفوضة تماما - وأكرر، لا مكان لها - في عالمنا.

وبالمثل، أدين الاستهداف العشوائي للمدنيين الأبرياء في قطاع غزة وحجم الدمار الذي ألحقته إسرائيل بالبنية التحتية الحيوية، وأرفض ذلك. إن القصف المتواصل الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة وعواقبه يبعثان على القلق العميق. وحق الدفاع عن النفس لا يعطي - ولا يمكن من الناحية القانونية - أن يعطي رخصة لارتكاب أعمال انتقامية عشوائية وغير متناسبة. يتعرض الآلاف للقتل والإصابة والتشويه والتعجير القسري، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين، واللوازم الطبية الأساسية في سبيلها للنفاذ بشكل مؤسف. تنص قواعد الحرب على وجوب حماية المدنيين والمنشآت المدنية في الميدان بأي ثمن. وهنا، في هذه القاعة، يجب أن تكون أولويتنا القصوى حماية أرواح المدنيين وإنقاذها.

ومن المؤسف أيضا أن من بين الأعداد الغفيرة من الناس الذين لقوا حتفهم موظفي الأمم المتحدة الذين تعتمد عليهم المنظمة في توفير وإيصال الدعم الإنساني الحيوي وغيره من الخدمات لملايين الفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. أود أن أعرب عن تضامني الصادق مع كل من فقد أحبائه ومنزله وشعوره بالأمن أو الانتماء. أود أيضا أن أشارك الأمين العام في الإعراب عن خالص تعازي لأسر موظفي الأمم المتحدة الـ 35 الذين لقوا حتفهم في سبيل قضية نبيلة وهي تقديم الخدمات الإنسانية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني على جهودهم البطولية المتواصلة التي ما فتئوا يبذلونها بثبات في ظل هذه الظروف الأليمة.

يجب أن تلتزم جميع أطراف النزاع بالقانون الدولي الإنساني وأن تهئ على الفور الظروف اللازمة للسماح بفتح ممر إنساني

بالدول الأعضاء المتأخرة في سداد مساهماتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذا الصدد، هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية العامة ترغب في اتباع أحكام القرار 2/78، المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الذي يسمح بموجب لجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الثامنة والسبعين والسماح أيضا لهذه الدول الأعضاء بالتصويت في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة؟
تقرر ذلك.

البند 5 من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقف أمام الجمعية هذا الصباح وأنا أشعر بانزعاج بالغ واضطراب شديد.

يوم الثلاثاء تحديدا، احتفلنا بالذكرى السنوية لميثاق الأمم المتحدة، وهو اليوم الذي تأسست فيه منظمنا من بين رماد أبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في التاريخ. ومع أنه لا يوجد ما يدعونا حقيقة إلى الاحتفال، احتفلنا مع ذلك بالقيم والمبادئ التي رسخت منظمنا خلال السنوات الـ 75 الماضية.

ومع ذلك، نجتمع مرة أخرى وسط أخطر تصعيد في أعمال العنف والأعمال العدائية في الشرق الأوسط منذ عقود. ربما كان الهجوم على المستشفى "الأهلي المعدادني" الذي أسفر عن مقتل عدة مئات من الأشخاص في حادثة واحدة هو الأكثر مأساوية والأصعب على الاستيعاب. إنها جريمة تفوق التصور، ويجب أن تعصف بحسنا

نظرا لخطورة الحالة في الميدان، لا يمكن أن تكون هذه مجرد جلسة أخرى نواصل فيها العمل كالمعتاد وتبقى فيها الأمور على حالها. أحث الأعضاء على عدم استغلال جلسة اليوم في إذكاء لهيب الكراهية والانقسام والانتقام. وبدلاً من ذلك، فلنغتنم الفرصة لتوحيد هدفنا وعملنا لإنقاذ الأرواح وإنهاء العنف. وأود أن أؤكد للجميع التزامي الشخصي العميق بدعم جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (دولة فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): لننتذكر جميعاً أننا نجتمع هنا بينما الفلسطينيون في غزة تحت القصف. وينبغي أن نتذكر أنه في الوقت الذي نتكلم فيه أسر تقتل، ومشاف تتوقف عن العمل، وأحياء تدمر، وأناس يفرون من مكان إلى آخر دون أن يجدوا ملاذاً آمناً يذهبون إليه. أحث المتكلمين في هذه القاعة على انتقاء كلماتهم بعناية والتصرف وفقاً لذلك. أما بالنسبة لجميع الذين يحشدون طاقاتهم لمنع وقوع كارثة إنسانية من صنع الإنسان، أو منع أي تداعيات إقليمية، وهما هدفان جديران بالاهتمام، فنقول لهم "أوقفوا القنابل" وإلا فإن كليهما سيحدث. وكما أوضح الرئيس، يجب أن نوقف القنابل وننقذ الأرواح، جميع الأرواح، أرواح الأطفال والمدنيين، أي أرواح 2,3 مليون مدني في قطاع غزة.

في غزة، أب يخبر ابنته عن حفل عيد ميلادها كان يخطط له طالبا منها ألا تقوته. تقول أم متحسرة: "مات أطفالي قبل أن يتمكنوا من تناول الطعام". هذه هي الأفكار التي تخطر ببال أي أم في مواجهة هذا الأسى. في الأسابيع الثلاثة الماضية، قتلت إسرائيل 3 000 طفل في غزة. أود أن أكرر ذلك - 3 000 طفل، أطفال أبرياء، ملائكة، قتلوا في غزة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. رجل يحتضن أمه متوسلاً كطفل، "عودي، أتوسل إليك، وسأخذك حيث تشائين". كان يعانقها ولا يريد أن يفارقها. لكن ليس هناك وقت للحداد. فمزيد من القتلى في الطريق، لقد قتلت إسرائيل 1 700 امرأة في الأسبوعين الماضيين. كتب شاب: "لن نترك غزة. لن نغادر غزة إلا لدخول الجنة". وبعد بضعة أيام، غادرها.

إلى قطاع غزة. ويتعين أن نكفل حصول المحتاجين على المساعدة المنقذة للحياة التي تمس الحاجة إليها، بدءاً من إيصال المواد الغذائية الأساسية إلى المرور الآمن للعاملين في المجال الإنساني والقطاع الطبي. إن أي إجراء مخالف لذلك من شأنه أن يحرم سكان غزة من الحصول دون عوائق على اللوازم الأساسية لسبل العيش سيشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان المكفولة لهم وينم عن استهانة بالقانون الدولي الإنساني. لا يمكن لنا نحن، الأمم المتحدة، أن نسمح بالمساس بمبادئنا الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي. ونحن، بوصفنا الأمم المتحدة، ملزمون بالتمسك بها، بدون أي شروط أو تحفظات، وبالتأكيد بلا أي استثناءات. لقد اضطلعت الأمم المتحدة على مر السنين بعمليات إنسانية ناجحة كان لها بالغ الأثر. أرحب بتعاون إسرائيل الذي أدى إلى تمكن بعض شاحنات المعونة من المرور بنجاح من مصر إلى غزة وأرى في ذلك بوادر مشجعة. لكن من الواضح أن هذه المساعدات ليست سوى قطرة في محيط احتياجات سكان غزة البالغ عددهم 2,5 مليون نسمة، نصفهم تقريباً من الأطفال.

وعند هذا المنعطف، تتجلى الخطوة الأكثر إلحاحاً. يجب وقف العنف ومنع إراقة مزيد من الدماء. أدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، ووقف إطلاق النار فوراً من دون شروط لأسباب إنسانية، وفتح ممرات لتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثية على جناح السرعة وبلا شروط. إن السبيل الوحيد إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم هو حل تفاوضي قائم على حل الدولتين عن طريق المفاوضات، بما يتفق مع القانون الدولي والميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، حل يلبي حاجة إسرائيل المشروعة إلى الأمن والتطلعات المشروعة لدولة فلسطين فيما يتعلق بإقامة دولة مستقلة. وأحث جميع الأطراف من الدول وغير الدول على تتحية عداوته جانباً والتركيز بدلاً من ذلك على تجنب الحرب بإيلاء الأولوية لإنقاذ الأرواح. وهذا يعني التركيز على الغرض الأساسي لميثاقنا. وهذا يعني الدخول في حوار والاستفادة من دعم الأمين العام ومنسقه الخاص، تور فينسلاند. أرحب أيضاً بالمبادرات الدولية التي تركز على بناء توافق في الآراء، ونشر معلومات دقيقة تم التحقق منها، ووضع حد للعنف واليأس.

على قيد الحياة أو نيل شرف الالتزام بالعهد الذي قطعوه على أنفسهم لإنقاذ الأرواح، بدون وسائل تمكنهم من القيام بذلك. يتلقى الناس أوامر بإخلاء أماكنهم. فينظرون إلى أطفالهم. هل ينبغي لنا الاتجاه جنوباً؟ هل سنتعرض للقصف في الطريق، أم عندما نصل إلى هناك؟ هل ينبغي لنا أن نذهب إلى فناء مستشفى، أم مدرسة تابعة للأمم المتحدة، أم كنيسة، أم مسجد، أم ننام في سيارتنا في الشارع؟ لكن القنابل في كل مكان. ما الخيار المتاح لك إذا كنت أبا أو أما عندما تكون كل الخيارات أمامك مستحيلة، فالموت والدمار في كل مكان؟ رجل يقف أمام منزله الذي صار أنقاضاً مرة أخرى. وبعد فترة صمتٍ طويلة تسائل "كيف تدفنون منزلاً؟" لقد دمرت إسرائيل أكثر من 40 في المائة من جميع المنازل في غزة، تاركة شعباً بأكمله بلا مأوى و 1,4 مليون نازح، على أمل ترحيلهم قسراً إلى خارج أراضيهم.

جاء وزير الخارجية الإسرائيلي إلى مجلس الأمن وقال: "ينبغي أن تختتم هذه الجلسة برسالة واضحة: أعيدوهم إلى ديارهم" (S/PV.9451، الصفحة 13). أما بالنسبة لملايين الفلسطينيين، فلا يوجد منزل يعودون إليه. وهناك الآلاف الذين لم يعد لهم أسرة لتحتضنهم، وهذا ليس بسبب القضاء والقدر، بل جراء أفعال حكومة ممثلة هنا في هذه القاعة. لقد تكلم عن الأسر والآلامهم. لا توجد عائلة واحدة في غزة لم تتحمل معاناة مريرة تفوق الوصف. ذكر وزير الخارجية الإسرائيلي لمجلس الأمن عن مدى فظاعة قتل المدنيين. وقبل أن يسوق المبررات لقتل المدنيين الفلسطينيين بالآلاف، تكلم عن الخوف الذي يشعر به الناس عند إطلاق الصواريخ. لم تترك القنابل الإسرائيلية متراً مربعاً واحداً في غزة إلا وقصفته. إنه يؤمن بأن الفرق بين الحضارة والهمجية يكمن في هوية القاتل والكيفية التي يقتل بها. ويؤمن بأن قوانين الإنسانية ونظامنا الدولي القائم على القواعد ينطبقان على الآخرين ولكن ليس على إسرائيل، وأنهما يحميان حياة الإسرائيليين ويجيزان قتل الفلسطينيين وإزهاق أرواحهم. إنه يعتقد أن بإمكان إسرائيل التظاهر بأنها تلتزم بالقوانين ذاتها التي تنتهكها، فيما يُبث ذلك على الهواء مباشرة على شاشات التلفزيون لدينا وأمام أعيننا. ويرى أنه إذا كرر المرء اسم "حماس" بما يكفي، فلن يستطيع العالم الاعتراض على محو

لقد قتلت إسرائيل 7 000 فلسطيني في الأسابيع الثلاثة الماضية، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. وجميع القتلى تقريباً هم من المدنيين. هل هذه هي الحرب التي يدافع عنها بعض الأعضاء؟ أودّ أن أقولها مرة أخرى. هل هذه هي الحرب التي يدافع عنها بعض الأعضاء؟ هل يمكن الدفاع عنها؟ إنها جرائم. إنها همجية. وما دام الأعضاء لم يستطيعوا إنهاءها من أجل جميع من قُتلوا، فينبغي لهم أن ينهوها من أجل كل من لا يزال بإمكاننا إنقاذ حياتهم.

جنان، فتاة صغيرة تحت الأنقاض، تصرخ في الناس القادمين لإنقاذها، "ما الذي أخركم كل هذا الوقت؟" لا يزال هناك 900 طفل فلسطيني تحت الأنقاض، أحياء أو أموات، يتساءلون لم يستغرق الأمر كل هذا الوقت، وعما إذا كانت هناك أي مساعدة في الطريق إليهم. زحف أنس، وهو صبي صغير يعرف باسم أنوس، من تحت الأنقاض فلم ير ضوءاً بل مزيداً من الظلام والدمار والموت يحيط به من كل مكان. لم تكن محنته قد انتهت بل كانت قد بدأت منذ هنيئة؛ 1 600 فلسطيني تحت الأنقاض، وما من أحد بمقدوره الوصول إليهم لإنقاذهم أو دفنهم. يستخدم طبيب مصطلحاً صيغ خلال الحرب، "طفل جريح ولا عائلة له على قيد الحياة". فقدت ثمانون أسرة فلسطينية 10 أو أكثر من أفرادها. وفي بعض الأحيان قتل ما يصل إلى 45 فرداً من نفس العائلة. كما أصيب نحو 18 000 شخص، وعولج العديد منهم بدون تخدير في أروقة المستشفيات، هذا إذا تلقوا العلاج أصلاً. المسعفون، الذين رأوا الموت مراراً، ينفرون ويبكون، لأن الأمر هذه المرة فاق كل احتمال.

إن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والأطباء ثابتون على مبادئهم ويدفعون حياتهم ثمناً لقاء ذلك. ويحيي البعض ذكراهم كما لو أن كارثة طبيعية أودت بحياتهم ولم تقتلهم دولة عضو في الأمم المتحدة. ومع تحول المستشفيات إلى مشاخر، يتساءل الأطباء والمرضى عما إذا كانت النجدة في الطريق إليهم. إنهم لا يسمعون ما يطرحه بعض القادة من تفسيرات حول سبب وجوب استمرار الحرب. فهم لا يسمعون سوى القنابل ولا يشعرون إلا بالانفجارات. إنهم لا يواجهون سوى حالات الموت، ويحاولون البقاء

يحاولون قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين الفلسطينيين؟ إذا كان قتل 7 000 شخص هو الحد الأدنى فربما 700 000 شخص هو الحد الأقصى؟ إننا في غنى عن ممثلين يقدمون إلينا تأكيدات دلالية تتعلق بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، بل يتعين عليهم احترام تلك القواعد، لا أن يذكروها تسويقاً لانتهاكها بعد برهة قصيرة. هذا الغضب الانتقائي شائن ويجب أن يتوقف الآن.

الأشخاص الذين يشاهدهم الحاضرون هنا على شاشاتهم لوضع دقائق يومياً كل ليلة وهم يذبحون قد عانوا من عقود من الاحتلال العسكري لقطاع غزة، وحصار مستمر عليها منذ 16 عاماً، وخمس حروب دارت رحاها فيها. لقد بنوا حياتهم ومنازلهم وأعادوا بناءها ثم بنوها من جديد، مراراً وتكراراً، رغم كل الصعاب والمعاناة الهائلة. إنهم أناس خارقون. كيف يمكننا أن نتركهم يقتلون مرة أخرى؟ لا ينبغي أن يكون الرد على قتل المدنيين الفلسطينيين بقتل المدنيين الإسرائيليين، ولا الرد على قتل المدنيين الإسرائيليين بقتل المدنيين الفلسطينيين. فالانتقام طريق مسدود. والعدالة هي السبيل الوحيد للمضي قدماً، تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. لا تشوهوا القانون، ولا تتحايلوا عليه، ولا تنتهكوه، ولا تلتفوا عليه ليلائم إسرائيل. بل تمسكوا به وأعلوا كلمته. وهذا سبب وجودنا هنا، بوصفنا الأمم المتحدة، لإنقاذ أجيال المستقبل من ويلات الحروب. فلتتمسكوا به من أجل جميع الدول، ومن أجل مصداقية الأمم المتحدة هذه.

لمن لا يعرف من هو وائل الدحودح، إنه مراسل قناة الجزيرة الميداني في قطاع غزة، كان وائل يغطي المذابح في غزة مثلما ظل يفعل بلا كلل طيلة أيام، عندما تلقى أنباء تفيد بأن غارة جوية إسرائيلية قتلت زوجته وابنه وابنته. لقد فعل شيئاً يفعلته الكثير من الآباء في تلك الظروف. اتصل بابنه وانتظر رده لكنه لم يأت قط. سأله يوماً: "ألم تخبرني أنك ترغب في أن تصبح صحفياً؟" أراد ابنه أن يصبح صحفياً على الرغم من أن الصحفيين مستهدفون في فلسطين، تذكروا ما حدث لشيرين أبو عاقلة، والآن حلم الابن سيطارد الأب. قال وائل بضع كلمات أريد أن تسمعها الجمعية وأن تسمعها جيداً. قال إنهم "ينتقمون

عائلات بأكملها من على وجه البسيطة، أربعة أجيال دفعة واحدة، أو الاعتراض على الحصار حين يسمح فيه بإدخال ما يكفي من المساعدات الإنسانية حتى تتمكن إسرائيل من التظاهر بأن لديها حساً إنسانياً، ولكن تلك المساعدات لا تكاد تكفي لتلبية الاحتياجات الموهلة التي تتزايد باطراد مع استمرارها في قصف الأراضي المحاصرة. إنه يقول: "أطلقوا سراح الرهائن"، بينما يأخذ مليوني فلسطيني رهينة.

أود أن أفسر الأرقام. يعادل ذلك، مقارنة بسكان غزة، 28 000 قتيل إسرائيلي، بمن فيهم 12 000 طفل و 6 800 امرأة، و 72 000 مصاب و 5,6 ملايين نازح. هل أصبح الأمر الآن أفظع، وأقل مقبولة، وأكثر إثارة للصدمة؟ لماذا يستشعر البعض هذا القدر الكبير جداً من الألم تجاه الإسرائيليين والقليل جداً منه تجاهنا، نحن الفلسطينيين؟ أين تكمن المشكلة؟ هل ما يسوؤنا هو ديننا أم لون بشرتنا أم جنسيتنا أم أصلنا؟ أود أن أخطب كل من شرح لنا في الأيام القليلة الماضية الأسباب التي تدعونا إلى الامتناع عن الدعوة إلى وقف إطلاق النار.

كيف يمكن للممثلين أن يصوروا مدى فظاعة مقتل 1 000 إسرائيلي ولا يشعرون بالقدر نفسه من الغضب بينما يقتل الآن 1 000 فلسطيني يومياً؟ يُقتل ألف فلسطيني كل يوم. لماذا لا يشعرون بأن وقف القتل الذي يتعرضون له مسألة ملحة؟ ما من شيء يمكن أن يسوغ جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. لا شيء يمكن أن يسوغ قتل طفل فلسطيني واحد، لا شيء على الإطلاق. لماذا لا يشعرون بأن وقف القتل الذي يتعرضون له مسألة ملحة؟ كما قلت، لا شيء يسوغ جرائم الحرب. إن محاولة الأعضاء تسويق ما تقتطفه إسرائيل يعيدنا 80 عاماً إلى الوراء. إلى أي مدى يجب أن يكون المرء ساذجاً أو منافقاً ليتظاهر بعدم معرفته بأن إسرائيل تقتل المدنيين الفلسطينيين عن قصد؟ من يصدق أن إسرائيل تحاول تقليل عدد القتلى من المدنيين إلى أدنى حد، عندما تبلغ نسبة من تقتلهم من الأطفال والنساء 70 في المائة، وعندما تبيد أسراً بأكملها؟ إنهم يقتلوننا جميعاً، الآلاف منا، ويقولون إنهم يحاولون الحد من القتلى من المدنيين. كيف كان سيبدو الأمر إذن لو كانوا

الأول/أكتوبر وما تلاها من أحداث بالفلسطينيين. لا علاقة لذلك بالنزاع العربي - الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية. هذه ليست حرباً مع الفلسطينيين. إسرائيل ليست في حالة حرب إلا مع حركة المقاومة الإسلامية الإرهابية التي ترتكب الإبادة الجماعية. إنها دولة إسرائيل الديمقراطية الملتزمة بالقانون ضد النازيين المعاصرين. هذه هي الحقائق. حماس لا تهتم بالشعب الفلسطيني ولا بالسلام ولا بالحوار. حماس لديها هدف واحد فقط، وهو إبادة إسرائيل وقتل كل يهودي على وجه الأرض. يتجلى ذلك تماماً في ميثاقها الأصلي. أود أن أقرأ بضعة أسطر. "إسرائيل موجودة وستظل كذلك إلى أن يزِيلها الإسلام؛ و"لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد؛" "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون".

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصبح واضحاً للعالم بأسره أن ميثاق حماس لم يكن مجرد مجموعة كلمات فارغة بل إنه خطة عمل. تخيلوا يوماً مشرقاً ومشمساً سماء صافية والموسيقى تصدح في الأجواء. شباب يرقصون في مهرجان موسيقي. إنه حفل موسيقي من أجل السلام - نعم، من أجل السلام. كان الوقت باكراً من صباح يوم السبت المقدس، وقد أشرقت الشمس منذ برهة إيذاناً ببداية يوم جديد. إنه أيضاً عيد يهودي احتفالي مهم، سمحات توراه، وهو يعني "بهجة التوراة"، حيث نحتفل بسفر الأسفار، كتابنا المقدس. ثم، في لمح البصر، أصبحت فردوس عدن جحيماً على الأرض. اخترق هواء الصباح الهادئ عويل صفارات الإنذار جراء الصواريخ. سقطت آلاف قذائف الهاون والصواريخ التي أطلقتها حماس بشكل عشوائي على العديد من المدن والقرى الإسرائيلية. لكن الصواريخ لم تكن سوى غطاء للمذبحة التي تلت ذلك. لقد غزا إرهابيو حماس الهاديون من البحر والبر والجو. وجاءوا لغرض واحد دون سواه، وهو قتل بوحشية كل كائن حي يجدونه أمامهم. كان القتلة النازيون من حركة حماس ينتقلون من منزل إلى آخر ومعهم قوائم اغتيال في هجوم متعمد ومخطط له بدقة. قتلوا المدنيين بوحشية في أسرهم. قادوا شاحنات صغيرة مسلحين بمدافع رشاشة، نعم، نتذكر جميعاً، تماماً كما كان تنظيم داعش يفعل، وأطلقوا النار عشوائياً على مئات الشباب في حفل موسيقي.

منّا في أولادنا". ثم قال بصوت يقطر أسى "معلش". أود أن أشرح لكم ذلك. هذا يعني حرفياً "لا بأس بذلك". ولكن أود أن أشرح ما أعتقد أنه كان يقصده وأود أن أفعل ذلك باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

تبا لواقع تقتل فيه غزة من جديد أمام كاميرات العالم. تبا لكل من لا يحترم إنسانيتنا وكرامتنا ومعاناتنا، لكل من يبرر للقاتل أفعاله بدلاً من أن يقف مع الضحية، لكل من يبرر الجريمة ويقدم واجب العزاء في الضحية ويفسر لها أن قاتلها غير مسؤول عن موتها. تبا لكل من لا يقف مع شعبنا في غزة ويوقف المجزرة. تبا لهذا المنبر إن لم نُقل منه كلمة حق، وتبا لمن سيتحدث بعدي ليدافع عن الباطل ويبرر قتل الأبرياء. لا عدل على هذه الأرض. لنا الله. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(تكلم بالإنكليزية)

أخيراً، أناشد جميع الدول الأعضاء. صوتوا تأييداً لوقف القتل، صوتوا للمساعدات الإنسانية حتى تصل إلى مَنْ يعتمد بقاؤهم عليها، صوتوا لوقف هذا الجنون. إن الفرصة متاحة للأعضاء لكي يفعلوا شيئاً، لكي يبعثوا برسالة مهمة. اختاروا العدالة وليس الانتقام. اختاروا الدفاع عن القانون وليس تسويق انتهاكه. اختاروا السلام وليس مزيداً من الحروب. صوتوا لوضع حد لما يقرب من ثلاثة أسابيع سادت فيها أسوأ المعايير المزدوجة مما شهدناه منذ عقود، لكي نستعيد قدراً من المصداقية لهذا المكان والقواعد التي من المفترض أن يجسدها. لا تفوتوا الفرصة. أرواح الناس في خطر وكل روح لها قدسيته. رجاء أنقذوا الأرواح، أنقذوا الأرواح، أنقذوا الأرواح. صوتوا مؤيدين لمشروع قرارنا (A/ES-10/L.25).

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا في هذه القاعة اليوم إثر اعتماد الجمعية القرار 377 (د-5)، المسمى "الاتحاد من أجل السلام". للأسف، هذه الدورة الطارئة الاستثنائية العاشرة لا تمت للسلام بصلة. ومن الخطأ أن تعتقد أي دولة عضو حاضرة هنا اليوم بأننا على وشك مناقشة جولة أخرى من النزاع في الشرق الأوسط، نزاع آخر بين إسرائيل والفلسطينيين. لا علاقة بين مذبحة 7 تشرين

أُضرمَت النيران في سيارات الإسعاف، ليست سيارة واحدة بل كثير منها. واستُهدف العشرات من الفرق الطبية التابعة لجمعية نجمة داوود الحمراء عمدا وهي في طريقها لإسعاف الجرحى، كما قُتل مسعفون آخرون كثير. تعرض مستشفى برزيلي، في مسقط رأسي عسقلان، في إسرائيل، لإصابات مباشرة من صواريخ حماس، ولم تكن هذه المرة الأولى، لأن حماس ما فتئت تطلق الصواريخ عليها عمدا منذ سنوات. ومع ذلك، لم تصدر إدانة واحدة لتلك العملية الهمجية التي ارتكبت هنا، لا من مجلس الأمن، ولا من الأمين العام، ولا من مشروع القرار السخيف هذا (A/ES-10/L.25). يبدو أن المستشفيات والفرق الطبية لا ينبغي حمايتها إلا إذا كانت غير إسرائيلية. النفاق يفوق التصور. لقد اختطفَت الوحوش الهمجية الشبيهة بتتظيم داعش أكثر من 220 رهينة من إسرائيل وعشرات البلدان الأخرى، بمن فيهم الرضع والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والناجون من محرقة اليهود. كفير بيباس يبلغ من العمر تسعة أشهر، وهو محتجز الآن في غزة باعتباره رهينة - عمره تسعة أشهر. أي إرهابيين همجيين يمكنهم أن يفعلوا شيئا من هذا القبيل؟ وهناك 30 طفلا آخرين معه.

شهدنا وحشية حماس في إسرائيل. ومن الصعب علي تصور الأهوال التي قد يكون الرهائن يتعرضون لها الآن بينما نتكلم. لقد انقضى عشرون يوما وما زالت إسرائيل تحصي قتلاها. استغرق الأمر أسابيع لجمع كل الجثث. بعض الجثث احترقت مثل قطع الفحم، بحيث أصبح التعرف عليها يكاد يكون مستحيلا. عُثر على عدد هائل من الجثث المحترقة وبداخل حناجرها رماد، مما يعني أنهم كانوا لا يزالون على قيد الحياة عندما أشعل إرهابيو حماس النار فيهم عن عمد.

عُثر على كتل من الرفات البشرية المتفحمة التي حُرقت على نحو يتعذر معه التعرف عليها، ولم يتمكن الطاقم الطبي من التحقق مما كانوا ينظرون إليه. ولكن بعد الفحص بالأشعة المقطعية اتضح أنهما عمودان فقريان، ليس واحدا، بل عمودان مربوطان بسلك، أحدهما يخص شخصا بالغا والآخر عمودا فقريا صغيرا لطفل. فقط حاولوا تصور الشعور الذي كان يساور ذلك الوالد وهو يحترق حيا مع ابنه أو ابنته. كان آخر شيء سمعاه هو الصراخ الأليم لأحباء حياتهم.

ثلاثمائة شخص في ذلك الحفل دُبحوا أو أُحرقوا أحياء. معظم ما تبقى كان أشلاء من اللحم وأطرافا مزرجة بالدماء. تعين على الآباء إحضار فرش أسنان أطفالهم لإجراء اختبار الحمض النووي حتى يتمكنوا من تحديد أي طرف ينتمي إلى أي من أطفالهم. لقد اغتصب وحوش حماس هؤلاء النساء والأطفال، وطافوا في شوارع غزة بالفتيات العاريات اللواتي اغتصبوهن ودينسوا أجسادهن، بينما كان الآلاف يسخرون ويهتفون على نحو ما تبينه اللقطات. عذب المتوحشون الأطفال الصغار. وتماما مثلما فعل النازيون، انتزع إرهابيو حماس الأطفال الرضع من مهودهم - نعم لدينا تسجيل فيديو يظهر ذلك - ورموهم على الأرض مرارا حتى أصبحت جماجمهم حطاما. قُتل الأطفال أمام آبائهم وأمهاتهم، والآباء والأمهات أمام أطفالهم. لقد شاهدت شريط فيديو صوره إرهابي بنفسه وهو يلقي قنبلة يدوية في مخابأٍ واقٍ من القنابل كان يحتمي بداخله أب وولده الصغيران. قُتل الأب في الحال، وركض الصبيان من المخبئ وهما يصرخان أن والدهما قد مات وأنهما يريدان الموت أيضا. وبالرغم من كل ما كان يحدث، صدق أو لا تصدق، قام الوحش نفسه الذي قتل والدهما بمد يده إلى ما بداخل ثلاجة الأسرة بهدوء. لا يوجد فيلم رعب يضاهي في محض وحشيته ما فعلته حماس.

كانت أميت مان التي تبلغ من العمر 22 عاما تقطن كيبوتز بئيري وتعمل مساعدة طبية في جمعية نجمة داوود الحمراء، التابعة للصليب الأحمر الإسرائيلي. لقد كرست حياتها حرفيا لإنقاذ الآخرين، وستفهم الجمعية سبب ذلك. عندما غزت وحوش حماس الكيبوتز ركضت أميت إلى العيادة لعلاج أكبر عدد ممكن من الجرحى. عملت أميت دون توقف لساعات وهي تحاول إنقاذ الأرواح. كانت تعرف أن الإرهابيين الساديين كانوا خارج عيادتها لأنها سمعت إطلاق النار، لكنها بقيت هناك. كانت ملتزمة بإنقاذ الأرواح، وليس الهروب. في مآل الأمر، اقتحم الإرهابيون عيادتها وأطلقوا النار على رأسها. كانت مساعدة طبية في جمعية نجمة داوود الحمراء، الصليب الأحمر الإسرائيلي، وترتدي الزي العسكري، لكن ذلك لم يوقف هؤلاء المتوحشين. هكذا عثرت فرق الإنقاذ على أميت.

ها هو الفيديو.

عرض تسجيل بالفيديو في قاعة الجمعية العامة.

وزعت بعثة بلدي رموز الاستجابة السريعة (QR) وستستمر في توزيعها، مع رابط مباشر للملفات حيث يمكنكم مشاهدة هذا الرعب وكثير من فضاءات حماس الأخرى. ما ترونه هنا ليس صورا من معسكر أوشفيتز، بل إسرائيليون اغتصبوا وذبحوا وأحرقوا أحياء. هذا ليس أوشفيتز، إنها حماس. لا توجد كلمات في اللغة الإنجليزية أو في أي لغة لوصف الشر الذي شهدناه جميعا من فورنا. يعجز المرء عن وصفه لأن لا مكان له بين البشر.

لقد دُبح أكثر من 1 400 شخص وأصيب 1 000 شخص، كما يحتجز إرهابيو حماس، الذين هم بمقام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أكثر من 220 رهينة. والقول بأن هذه هي أحداث 11 أيلول/سبتمبر الإسرائيلية هو تهوين منها. نسبة وتناسبا، فإن عدد القتلى من هذه الفضاءات هو أكبر 15 مرة مما حدث في 11 أيلول/سبتمبر. بالمناسبة، أعداؤنا ليسوا على بعد 7 000 ميل. إنهم على بعد 7 000 قدم، في فناء دارنا الخلفي. ولهذا السبب، فإن مهمة إسرائيل هي استئصال هذا الشر من الأرض. تنظيم داعش كان الدولة الإسلامية في العراق وسورية، وحماس هي الدولة الإسلامية في غزة. ومثلما تم التعامل مع تنظيم داعش، لا بد من القضاء على حماس إلى الأبد. ويتمثل هدفنا في القضاء تماما على قدرات حماس، وسنستخدم كل الوسائل المتاحة لنا لتحقيق ذلك، ليس للانتقام أو الثأر، ولكن لكفالة عدم حدوث مثل هذه الأعمال الحكيمة وتلك الفضاءات مرة أخرى.

إسرائيل في طليعة الحرب على الإرهاب الجهادي المتطرف، وإذا لم تتجح إسرائيل في القضاء على قدرات حماس الإرهابية، فسيُدفع العالم كله الثمن. إن أيديولوجية الإبادة الجماعية لحماس، تماما مثل تنظيم داعش أو القاعدة أو نظام آية الله الإيراني في طهران، لا تتعلق بتدمير إسرائيل فحسب. والجميع يعرف ذلك. إنها تتعلق أساسا بالسيطرة على العالم. إنها تتعلق بنشر الحرب الجهادية على أرض كل بلد. لن يتوقفوا حتى يقتلوا كل "الكفار"، على نحو ما يسموننا.

ألا ترون أن عدم تركيز مشروع القرار هنا اليوم كذلك وهذه الدورة على فضاءات حماس وحدها أمر غير معقول؟ عند قراءة مشروع القرار، تبدو حماس خارج الحدث. يدعي واضعوه أنهم مهتمون بالسلام، ومع ذلك فإن القتل المنحطين الذين بدأوا هذه الحرب لم يذكر حتى اسمهم في مشروع القرار. إنهم يرون الجميع هنا كدُمى. يكتبون مشروع قرار يخلو تماما من أي محتوى يتعلق بالحالة. إنهم يفترضون أن الجميع هنا قد نسوا فعلا من المسؤول عما ارتكب من عنف لإنساني، ولا يتوقعون إلا أن يؤيده الجميع تلقائيا. إن مشروع هذا القرار امتهان سافر لذكاء الجميع. من الصعب تصور إمكانية التصويت هنا على مشروع قرار من هذا القبيل، مشروع لا يذكر حتى حماس. فلنحاول رجاء استيعاب ذلك.

لقد ارتكبت حماس فضاءات لم نشهد مثلها منذ محرقة اليهود. ومع ذلك، على عكس المحرقة، حيث كانت الأدلة التي لدينا معظمها صور بالأبيض والأسود ولقطات بلا صوت، فإن الدليل هنا صور عالية الدقة لأن بعضها من تسجيلات كاميرات المراقبة، ولكن الكثير منها من هواتف محمولة وكاميرات من طراز GoPro الخاصة بنازيي حماس أنفسهم. قد يتساءل الكثيرون: لماذا صوروا عنفهم السادي؟ سأوضح السبب، فالأمر بسيط جدا. لقد صوروه من أجل ترويع الشعب الإسرائيلي، ونشر مقاطع الفيديو هذه، وبث الخوف في قلوب مواطني إسرائيل. وبالمناسبة، هذا ما يفعله الإرهابيون، إنهم يروعون الناس.

لقد شاهدت كماً كبيراً من التسجيلات خلال الأسابيع الماضية التي ستظل محفورة في ذهني إلى الأبد، لكن هناك مشهدا واحدا يستحضرني باستمرار عندما أحاول النوم. في الفيديو، يمكن رؤية مدني مصاب بجروح خطيرة، ملطخا بالدماء ولكنه على قيد الحياة، ملقى على الأرض بينما أحد عناصر حماس المتوحشين يصرخ "الله أكبر" ويضرب رقبة الرجل مرارا بعمول حديقة بهدف قطع رأسه. كان الرجل الملقى على الأرض عاملا زراعيًا من تاييلاند. ليس إسرائيليًا، ولا يهوديًا. كان يحيا على حد الكفاف، يحاول توفير لقمة العيش لأسرته. لكن رأسه قُطع بأداة زراعة حادة، إنه أمر مروّع. إن إسرائيل ليست في حالة حرب مع بشر؛ بل نحن في حالة حرب مع وحوش.

لماذا لا تتوحد كلمة الأمم المتحدة وتدعو حماس إلى القيام بذلك؟ إذا كان واضعو مشروع القرار يريدون السلام حقا، وإذا كانوا يريدون حلا فوريا فعلا، فلماذا لا يطالبون حماس بذلك؟ لكن ما يفعله مشروع القرار على النقيض تماما من إيجاد حل. فبدلا من تعزيز السلام، فإنه لا يهين سوى لمزيد من العنف. ينبغي تسميته "الاتحاد من أجل الإرهاب"، وليس "الاتحاد من أجل السلام".

لقد هوجمت إسرائيل ولا تزال تتعرض للهجوم. هذه حقيقة واقعة الآن، إذ تهاجمها حماس في الجنوب، وحزب الله في الشمال. وفي الوقت نفسه، يدعو مشروع القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار. إن وقف إطلاق النار يعني إعطاء حماس الوقت لإعادة تسليح نفسها حتى تتمكن من ذبحنا مرة أخرى. هذه ليست تكهنات، بل هذا ما ستفعله حماس. وجميعنا يعرف ذلك. أي دعوة لوقف إطلاق النار ليست محاولة لتحقيق السلام. إنها محاولة لتقييد أيدي إسرائيل ومنعنا من القضاء على تهديد كبير يواجهه مواطنونا. ولكن الاختلالات التي ينطوي عليها مشروع القرار أعمق من ذلك. أكرر أن حماس، الجماعة الإرهابية التي بدأت هذه الحرب، لم يذكر اسمها فيه ولو مرة واحدة. والواقع أنه يمكن أن نجد الإشارة المستترة الوحيدة إلى هؤلاء الإرهابيين الهمجيين في النداءات الموجهة إلى كلا الطرفين. كلا الطرفين؟ هذه مقارنة خاطئة وغير أخلاقية بين النظام الديمقراطي الملتزم بالقانون في إسرائيل ومجموعة من الجهاديين الذين يرتكبون الإبادة الجماعية. إن واضعي مشروع القرار يعولون على انسياق كل ممثل هنا بشكل أعمى وراء حيلتهم. والواقع، أن مشروع القرار إهانة لذكائهم. ومكانه الوحيد مزبلة التاريخ.

لكن مشروع القرار ليس الشيء الوحيد المنفصل عن الواقع هنا اليوم. بعد قليل، سيخاطب الأعضاء ممثل عن نظام الشر الذي درب حماس على ارتكاب مذبحه 7 تشرين الأول/أكتوبر وزودها بالتمويل والسلاح لذلك. إن نظام آية الله الإيراني تلطخت يده بدماء آلاف الإسرائيليين. فقد سُفك على يديه دماء مئات الآلاف من الإيرانيين المضطهدين والأوكرانيين والأمريكيين والإماراتيين وكثيرين آخرين. تُعرف إيران بأنها الدولة الأولى في العالم الراعية للإرهاب، وذلك

تهاون المجتمع الدولي والأمم المتحدة طيلة السنوات الـ 16 الماضية إزاء استفحال إرهاب حماس في غزة. لقد دفن العالم رأسه في الرمال في وقت دست حماس فيه قذائفها وصواريخها وسط السكان المدنيين في غزة وأخفتها في باطن الأرض تحتهم. وقبل العالم بالواقع العبثي المتمثل في ديمقراطية تحترم القانون تعيش جنبا إلى جنب مع إرهابيين سرطانيين يرتكبون الإبادة الجماعية ويطلقون عشرات الآلاف من القذائف والصواريخ بشكل عشوائي على مدنيين، بدون أي استفزاز.

للأسف، رأينا أن لا شيء سيغير أيديولوجية الإبادة الجماعية التي تنتهجها حماس، لا إعادة تأهيل غزة، ولا الحوافز الاقتصادية ولا أي وعد بمستقبل أكثر إشراقا. لقد حاولت الأمم المتحدة وحاول الكثيرون منكم، ولكن الجميع فشل. ولم؟ لأن لا شيء يمكن أن يغير أيديولوجية الإبادة الجماعية، لا شيء. هناك حل واحد فقط لعلاج السرطان. إنه استئصال كل خلية سرطانية. لقد ضحك المجتمع الدولي بلايين الدولارات في غزة، وذهب كل ذلك إلى آلة حماس الحربية. ذهب إلى مدينة الرعب تحت الأرض. ذهب إلى منشآتها لتصنيع القذائف. وأذكر الجميع بأنه قبل 18 عاما، انسحبت إسرائيل من جانب واحد من كل غزة. كان بإمكان حماس أن تستثمر التمويل الدولي الذي تلقت في بناء محطات توليد الطاقة ومحطات تحلية المياه وغيرها من البنى التحتية المدنية. لكن حماس لم تفعل، وبدلا من ذلك استغلت كل شبر من قطاع غزة لتحقيق أهدافها المرتبطة بالعنف. وذلك لأن المدنيين في غزة لا يُعدون بالنسبة لحماس سوى وقود للمدافع ودروع بشرية، وحال موتهم، مغلبا في حملات التشهير التي تشنها بغرض الدعاية. تعول حماس على الأمم المتحدة. ومن المؤكد أنه على الرغم من الإرهاب والمذابح، ستواصل الأمم المتحدة إنقاذ حماس ومنع إسرائيل من الدفاع عن نفسها.

نحن، في إسرائيل، في مهمة إنقاذ لتخليص رهائننا، وإنقاذ مستقبلنا، وإنقاذ شعب غزة من طغاتهم المتوحشين. إنها مهمة إنقاذ. يمكن لمهمة الإنقاذ هذه أن تنتهي سريعا. يمكن أن تنتهي الآن. لا حاجة إلى مشاريع قرارات معقدة وفارغة. يمكن أن تنتهي الآن. إذا ألقى عناصر حماس أسلحتهم وأعادوا رهائننا وسلموا أنفسهم، فإن الحرب ستنتهي دون إطلاق رصاصة أخرى. ولا حتى رصاصة واحدة.

لن نتوقف إسرائيل عن الكفاح من أجل الحقيقة، حتى لو ظللنا صوت العقل الوحيد في هذه القاعة. وستواصل إسرائيل مكافحة إرهابي الإبادة الجماعية الذين تعهدوا بتدميرنا. لن يهدأ لنا بال حتى يتم القضاء على حماس وإعادة رهائننا إلى الوطن. وسوف نعيدهم إلى الوطن.

وأود أن أختتم بياني بالوقوف دقيقة صمت حدادا على جميع الضحايا الذين سقطوا جراء الفظائع التي ارتكبتها حماس. وإذا اختار مؤيدو مشروع القرار تجاهل الضحايا في نصهم، فسأحيي ذكراهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أيمن الصفدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الأردن.

السيد الصفدي (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): في مثل هذه الأوقات التي تتسم بالقسوة واللاإنسانية والتجاهل التام للقانون الدولي، يجب أن نتكلم بوضوح وبشكل لا لبس فيه. فلا مجال للضبابية هنا. يجب أن ندافع عن الحياة والعدالة والسلام. لا بد أن نقف ضد الحرب في غزة والكارثة الإنسانية التي تسببها. علينا أن نتمسك بقيمتنا الإنسانية وأن ندعم ميثاق الأمم المتحدة.

سوف يحكم علينا التاريخ. علينا ألا نخذل الشعب الفلسطيني، الشعب المحاصر والمحتل الذي تبدأ أيامه وتنتهي بالموت وتُغرق في الظلمة الحالكة لياليه، فلا يخترقها سوى وميض القذائف الإسرائيلية، التي تُرهق أرواحهم وتحطم أحلامهم وتقتل أملهم. يجب أن نقول لا للحرب. ويجب أن نقول لا للقتل، وأن ندين جرائم الحرب، وأن ندافع عن حق الأطفال والنساء والمسنين الفلسطينيين في الحصول على الغذاء والماء والدواء والوقود. علينا أن نجاهر برفض استخدام الجوع كسلاح. الأطفال يسقطون قتلى تحت أنقاض المنازل التي دمرتها القنابل الإسرائيلية الدقيقة. لا يزال بعضهم على قيد الحياة تحت الأنقاض. ولا توجد معدات كافية لإخراجهم. لا يزال بإمكان والديهم سماعهم. يتكلمون معهم وهم مكتوفو الأيدي، ويعلمون بأن الهواء ينفذ منهم وأنهم يموتون ببطء. أما الأطفال الذين قد ينجون بأعجوبة، فيواجهون الجفاف والجوع.

لأسباب وجيهة. ولذلك، من الطبيعي تماما أن يكون وزير خارجية ذلك النظام الوحشي هو المتكلم بعد صاحب مشروع القرار. إن ذلك البلد الذي يؤمن بإيديولوجية النازية المتمثلة في إبادة إسرائيل يتضامن علنا مع وكيلته، حماس، التي تشاطره نفس الأيديولوجية النازية وتهدف إلى تدميرنا. وهذا أمر مُدرك تماما. والواقع أن وزير الخارجية تكلم قبل بضعة أيام فقط مع قادة حماس وجماعتها الإرهابية التوأم، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، مشيدا بهم على المذبحة التي ارتكبوها. وقد حضر هنا اليوم لملء آذان الأعضاء بالسموم. والواقع أن "الاتحاد من أجل السلام" قد يكون أيضا اتحادا لذبح كل إسرائيلي وتمزيقه إربا. لا مكان لذلك الرجل القاتل السفاح في الأمم المتحدة، ناهيك عن أسرة الأمم، وكذلك لكل ممثل آخر لنظام الإرهاب في إيران. إنها وصمة أخلاقية على جبين الأمم المتحدة والقيم التي تأسست عليها.

احتفلت الأمم المتحدة هذا الأسبوع بعيد ميلادها الثامن والسبعين. ولكن بالنظر إلى مشروع قرار اليوم والضيوف الكرام الذين استضيفوا هنا اليوم في هذه القاعة، أظهرت المنظمة أنها محطمة وفاسدة أخلاقيا حتى أنني لا أرى أملا كبيرا في أن تبلغ عامها التسعين، ناهيك عن المائة. أنا شخص واقعي ليس إلا. واليوم هو أوضح دليل على أن هذا الجهاز يفقد سريعا أهميته وشرعيته ومسوغات وجوده. إن ما نشهده اليوم هو تدنيس لما كان من المفترض أن تكون عليه الأمم المتحدة. أنشئت هذه المنظمة في أعقاب أهوال محرقة اليهود لمنع تكرار تلك الفظائع. ومع ذلك، معنا في هذه القاعة ذاتها مرتكبو أبشع انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، الذين يستغلون أيضا قوتهم بوصفهم أعضاء في ما يسمى الأسرة الدولية لمجرد استهداف النظم الديمقراطية التي تتمثل للقانون مثل إسرائيل. إذا أرادت المنظمة أن تحافظ على أي ذرة من الشرعية، فمن الضروري أن نناشد الممثلين ألا يتماهوا بعد الآن مع مهزلة المعايير المزدوجة المعادية لإسرائيل. يجب أن يصوتوا معارضين لمشروع القرار المتحيز. أناشدهم أن يقفوا على الجانب الصحيح من التاريخ، وليس مع جهادي الإبادة الجماعية الذين تعهدوا بتدميرهم. يجب أن يسموا فوق الاعتبارات السياسية الداخلية وأن يفعلوا ما هو أخلاقي وصواب.

إسرائيل تجعل غزة جحيماً أزلياً على الأرض. إن الصدمة ستظل تطارد الأجيال القادمة.

ينبغي لنا ألا ننخدع. يجب ألا ندع إسرائيل تقول لنا إن هذه حرب بين المسلمين واليهود. أقف هنا أمام الجمعية العامة بصفتي أردنيا وعربياً ومسلماً، وأقول إننا نقدر الحياة، حياة المسلمين وحياة المسيحيين وحياة اليهود. نحن نحترم قدسية الحياة. لم يقل الممثل الإسرائيلي كلمة واحدة عن حياة الفلسطينيين التي دُمرت في هذه الحرب، ولكن الممثل الفلسطيني قبله قال، مثلي أيضاً، إننا نهتم بأرواح كل الناس، بجميع المدنيين، مسلمين ومسيحيين وفلسطينيين ويهود وإسرائيليين، جميع الأرواح. ويجب ألا ندعهم يقولون لنا خلاف ذلك. هذا هو تعريف الاستهانة بالذكاء.

يجب ألا يعمينا الغضب عن حقيقة أن العنف لا جدوى منه. يجب ألا ينال من مشاعرنا تجاه آلام إخواننا من بني البشر. إننا ندين قتل جميع المدنيين بصرف النظر عن عرقهم أو هويتهم أو جنسيتهم أو دينهم، لأن تلك هي قيمنا الإنسانية وتلك هي أخلاقنا. ويتعين على إسرائيل أن تتمسك بهذه القيم أيضاً. كم عدد الحروب التي عانت منها منطقتنا وعدد القتلى الذين سقطوا فيها؟ وما الخير الذي جلبته لنا جميعاً؟ لم تحقق تلك الحروب الأمن لإسرائيل. ولن تفعل. ولم تجلب الأمن لأي منا. والحق في الدفاع عن النفس ليس رخصة للقتل مع الإفلات من العقاب. إن العقاب الجماعي ليس دفاعاً عن النفس، بل هو جريمة حرب. يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها. ومن الأهمية بمكان أن نرفض الكيل بمكيالين والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي. لا يمكن لإسرائيل أن تظل فوق القانون. إن السلام العادل والدائم هو أفضل حصن للجميع. أسكتوا المدافع واجعلوا الروح السائدة "عش ودع غيرك يعيش". فلنستعد الثقة في عملية السلام بوصفها السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع نهائياً.

يعتقد الكثيرون منا أنهم يساعدون إسرائيل من خلال دعم حربها. إنهم لا يساعدونها. بدلاً من إرسال الأسلحة إلى إسرائيل، ينبغي أن يرسلوا وفوداً لثق مسار مباشر ونجاع نحو السلام. هذه هي الطريقة

لقد قتلت إسرائيل أكثر من 7 000 فلسطيني من الأبرياء منذ اندلاع هذه الحلقة المفرغة الجديدة من العنف والحرب في 7 تشرين الأول/أكتوبر. هؤلاء أشخاص لهم أسماء ووجوه ونكريات وأحباء تركوهم وراءهم. كان من بينهم 16 عاملاً في مجال الصحة، و 39 موظفاً في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، و 22 صحفياً. حرص الصحفي وائل الدحدوح على أن يعيش أطفاله الثمانية منفصلين في ثلاثة منازل مختلفة حتى لا يقتلون جميعاً في آن واحد إذا قُصف منزل منها. يوم أمس، سلبت منه الحرب الإسرائيلية زوجته أمينة البالغة من العمر 45 عاماً، وابنه محمود، البالغ من العمر 16 عاماً، وابنته شام البالغة من العمر 7 سنوات، وحفيده الرضيع آدم البالغ من العمر 45 يوماً، اسمعوني أقول 45 يوماً. هم ليسوا جنوداً، ومع ذلك سنتذكرهم "عند غروب الشمس وفي الصباح".

تدعي الحكومة الإسرائيلية أن هذه ليست حرباً على الشعب الفلسطيني، في حين أن لديها أعضاء في مجلس الوزراء يحضون علناً وبشكل مخز إلى محو الفلسطينيين من على وجه الأرض واصفين إياهم بأنهم حيوانات لا تستحق الحياة. إذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي دعاهم إلى قتل آدم؟

(تكلم بالعربية)

عليه وعليهم وعلى كل من ارتقى رحمة الله.

(تكلم بالإنكليزية)

وصف طبيب في غزة كيف أخبره صبي مصاب بجروح وحروق في الوجه عن قصف منزله بعد أن كان قد فرغ لتوه من تناول الطعام مع والديه. قال إن والده، الذي كان يجلس بجانبه، قتل على الفور. واختفت والدته من أثر الدخان. ليس لدي مقاطع فيديو لعرضها. إننا نحترم الموتى كثيراً. نحترم آلام عائلاتهم جداً فلا يمكننا عرض مقاطع الفيديو، ولكنه يمكن العثور عليها على الهواتف المحمولة. هناك الآلاف من مقاطع الفيديو التي تصور الأعمال البغيضة المروعة اللاإنسانية التي تعرض لها آلاف الفلسطينيين وما زالوا يتعرضون لها.

خوف، وفي التطلع إلى حياة حبلى بالوعود والفرص. من أجل الشعب الفلسطيني ومن أجل الشعب الإسرائيلي، صوتوا مؤيدين له. خلافا لما استمعت إليه الجمعية من فورها، يعترف مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.25 بألم الجانب الإسرائيلي وقتلاه أيضا، ويدين قتل المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. فلا تتخذوا.

فليكن اعتماد مشروع القرار رسالة إلى الفلسطينيين الذين يعانون من جحيم هذه الحرب التي تشنها إسرائيل عليهم. فلتكن رسالة مفادها أن المجتمع الدولي يراهم، ويشعر بالآلامهم، ويرى أن حياة الفلسطينيين مهمة أيضا. اتخذوا موقفا مناصرا للسلام وموقفا داعما للحياة، واجعلوهما واضحين وثابتين.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أنا أيضا أن أدعو إلى التزام الصمت لمدة دقيقة، ولكن ليس من أجل جانب واحد فقط من دون الآخر. وأود أن أدعو إلى التزام الصمت دقيقة حدادا على جميع المدنيين - جميع الأبرياء - الذين سقطوا وما زالوا يسقطون في هذه الحرب النشعة البغيضة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسين أمير عبد اللهيان، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أمير عبد اللهيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة. يعلم العالم أن جمهورية إيران الإسلامية تضطلع بدور فعال جدا في المساعدة على تحقيق السلام والأمن ومحاربة الإرهاب وتنظيم داعش.

لقد انقضت ثلاثة أسابيع ونحن نشهد على جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي يرتكبها نظام الاحتلال الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية في فلسطين. لقد انحازت الولايات المتحدة وعدة دول أوروبية إلى نظام الاحتلال الإسرائيلي، من دون مراعاة ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إنها تسمي حركة التحرير الفلسطينية - التي لها الحق في الدفاع عن النفس وتقرير المصير - حركة إرهابية. لكنها تشير إلى أن الحق في الدفاع عن النفس مكفول لنظام الاحتلال مجرم الحرب الذي ما فتئ يرتكب الإبادة الجماعية في غزة.

لمساعدة إسرائيل. يشعر الكثيرون منا أنهم يقومون بواجبهم الأخلاقي والقانوني تجاه الفلسطينيين بالحث على إرسال الإمدادات الإنسانية إليهم. لكنهم لا يطالبون بإنهاء هذه الحرب ولا يقومون بواجبهم تجاه الفلسطينيين. إن المسؤولية تجاه الفلسطينيين تتطلب العمل من أجل حمايتهم ومن أجل السلام؛ السلام الذي يكفل قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس المحتلة، على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تعيش أمانة جنبا إلى جنب مع إسرائيل، حتى يتمكن الفلسطينيون من العيش متحررين من الاحتلال ومهانتهم، وحتى لا تُتكل أي أم فلسطينية أو إسرائيلية في طفلها مرة أخرى.

سيقدم الأردن باسم البلدان العربية بمشروع قرار (A/ES-10/L.25). نفعل ذلك لأن مجلس الأمن لم يف بمسؤوليته. إن مشروع القرار يسعى في واقع الأمر إلى تحقيق ما أنشئت الأمم المتحدة لتحقيقه، السلام والامتنال للقانون الدولي. نعلم جميعا أن إسرائيل ستتجاهله. لقد تجاهلت عددا لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة في الماضي. ومع ذلك، ينبغي لنا جميعا أن نصوت مؤيدين له وأن نتخذ موقفا.

قبل شهر، وقف جلالة الملك عبد الله الثاني هنا أمام الجمعية العامة (انظر A/78/PV.4). كان محقا في كلامه آنذاك. وهي أكثر أهمية الآن. وأقتبس قوله:

”ستظل منطقتنا تعاني إلى أن يساعد العالم في طرد شبح

الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو القضية المركزية في الشرق الأوسط. ولا يمكن لأي هيكل للأمن والتنمية الإقليميين أن يثبت أساساته فوق الرماد المحترق لهذا الصراع. ولكن بعد سبعة عقود ونصف العقد، لا تزال نيران الصراع مشتعلة. إلى أين نحن سائرون؟“ (A/78/PV.4. صفحة 20)

فلنطلق صرخة جماعية ونتصدى لإراقة مزيد من الدماء. فلنتحد من أجل السلام. ولنتحد من أجل العدالة. فلنتحد من أجل حق كل طفل فلسطيني وإسرائيلي في العيش بلا أهوال الحروب وبدون

أكذوبة كبيرة. استنادا إلى القانون الدولي ومئات القرارات الصادرة عن هذه الجمعية العامة ذاتها، فإن الأرض الفلسطينية برمتها أرض محتلة، ومن ثم، يُعتبر النظام الصهيوني نظاما معتديا ومُحتلا.

إن الدولة الفلسطينية، شأنها شأن أي دولة أخرى تحت الاحتلال، لها الحق الأصيل الذي لا جدال فيه في تقرير المصير والحق في أن تقرر استقلالها مباشرة وبحرية وأن تنشئ حكومة مستقلة تتولى شؤونها. ووفقا للقانون الدولي وعلى النحو المحدد في قرار مجلس الأمن 309 (1972) و 323 (1972)، في حالة ناميبيا، فإن الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال حق دائم ولا يسقط بمرور الوقت. لذلك، مثلما لا يترتب استمرار احتلال الأرض لفترات طويلة للأرض أي حقوق للمحتل، فإن انقضاء الوقت لا ينعقد بأي شكل من الحق في تقرير مصير الأمة المحتلة.

ووفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي والمئات من قرارات الجمعية العامة، فإن للشعب الفلسطيني الحق المشروع في مقاومة الاحتلال باستخدام جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح، باعتباره شعبا تحت الاحتلال. ولذا، لن تتذرع الأمم الحرة والضمانات الحية في العالم بالمحاولات التي لا تخلو من نفاق التي بذلت في الآونة الأخيرة لوصف نضال الأمة الفلسطينية في سبيل التحرر من نير المحتلين بأنها أعمال إرهابية. إن الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الداعم الثابت والدائم لنظام الاحتلال، هي السبب الرئيسي لفشل الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، في إحقاق حقوق الفلسطينيين. وقد منع ذلك البلد المجلس عشرات المرات من الوفاء بواجباته في هذا الصدد.

نرى أنه لا يمكن تحقيق الحل الكامل والشامل للقضية الفلسطينية إلا من خلال الأعمال الكاملة لحق ذلك البلد غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية، وعاصمتها القدس. فكل أرض فلسطين، من البحر إلى النهر، ملك لكل أصحاب الأرض الأصليين من الفلسطينيين بما فيهم المسيحيون واليهود والمسلمون، ولا يحق لأي مؤسسة أو دولة أن تعطي أي جزء منها لشخص أو جماعة أخرى. إن جمهورية إيران

للأسف، هذا هو واقع الحال في عالمنا اليوم. تلك هي حالة مجلس الأمن، الذي كان من المفترض أن يسعى إلى إحلال السلام والأمن العالميين. واليوم، ما فتئت الولايات المتحدة وعدة دول أوروبية تقف متفرجة بينما يقتل النظام الإسرائيلي حوالي 7 000 مدني في أقل من ثلاثة أسابيع في غزة والضفة الغربية في فلسطين، وتدعم ذلك، كما أنها تساعد ذلك النظام عسكريا وماليا. ونوصي بأن تعمل الولايات المتحدة من أجل السلام والأمن، وليس من أجل شن حرب على الناس والأطفال والنساء. فبدلا من إرسال الصواريخ والدبابات والقنابل لاستخدامها ضد غزة، يجب على الولايات المتحدة التوقف عن دعم الإبادة الجماعية في غزة وفلسطين.

يبين تاريخ الحضارة الإيرانية أننا ما فتئنا ندعم السلام والأمن. ولكنني اليوم في نيويورك في الأمم المتحدة أوجه كلامي للساسة الأمريكيين الذين يديرون الآن عملية الإبادة الجماعية في فلسطين وأقول لهم صراحة إننا لا نرحب بتوسيع نطاق الحرب في المنطقة وأحذر من أنهم لن يسلموا من النار إذا استمرت الإبادة الجماعية في غزة. إنها وطننا، وغرب آسيا هي منطقتنا. إننا لا نساوم مع أي طرف أو أي جانب، وليس لدينا أي تحفظات عندما يتعلق الأمر بأمن وطننا. لا بد أن نتوقف الإبادة الجماعية في غزة فورا. ولا بد من وقف التهجير القسري لسكان غزة فورا. تنتظر غزة مساعدات إنسانية عاجلة وحيوية اليوم. ووفقا للقانون الدولي، فإن حركة التحرير الفلسطينية، حماس، تحارب الاحتلال ولها حق مشروع في ذلك.

وفقا للمفاوضات التي أجريتها، حماس مستعدة لإطلاق سراح الأسرى المدنيين. ومن ناحية أخرى، ينبغي للعالم أن يدعم إطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية البالغ عددهم 6 000 محتجز.

(تكلم باللغة الفارسية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى اللغة الإنكليزية).

وفقا لسجلات التاريخ واستنادا إلى وثائق الأمم المتحدة، يمتد تاريخ القضية الفلسطينية إلى حوالي 80 عاما. وبالتالي، فإن محاولة اختزال أبعادها في هجوم واحد وجماعة تحرير فلسطينية واحدة هي

إن عملية طوفان الأقصى ما هي إلا رد فعل على استمرار الاحتلال والعدوان اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون، واتساع نطاق الجرائم التي ارتكبتها النظام الصهيوني في الأشهر الأخيرة. في واقع الأمر، كانت العملية بمثابة انفجار لبركان الغضب في الأمة الفلسطينية بأسرها جراء 75 عاما من جرائم النظام الصهيوني المستمرة وواسعة النطاق، ولا سيما تطرف حكومة نتنياهو في الأشهر الأخيرة.

ينص القانون الدولي على أن مقاومة العدوان والاحتلال، بما في ذلك بالوسائل المسلحة حق أصيل ومشروع لكل أمة، بما في ذلك الأمة الفلسطينية، وممارسته لا تتطلب إذنا أو أمرا من أي بلد أو منظمة. وتوقيت ممارسة الأمة لهذا الحق ومكان وطريقة ذلك هو أيضا قرار مستقل خاص بها، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي المعروفة. أقول لمن يتكلمون مرارا وتكرارا عن ضرورة الحيولة دون توسيع نطاق هذا النزاع أنه ينبغي لهم الضغط على النظام الصهيوني لكي يوقف فوراً وبشكل كامل جرائم الحرب التي يرتكبها، إذا كانوا لا يريدون حقا توسيع نطاق الحرب، أما نحن، بطبيعة الحال، بصفتنا جمهورية إيران الإسلامية، لم نسع قط إلى توسيع نطاق الحرب ولن نسعى أبداً إلى القيام بذلك.

ثمة أفعال لا تدع مجالاً للشك في أنها تشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان والقانون الدولي ومثالا بَيِّنًا على جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، وهي تتمثل في التصريحات التي أدلت بها مؤخرا السلطات الرسمية والعسكرية للنظام الصهيوني، وأفعاله في غزة التي ثبت أنها أدت إلى قتل أكثر من 7 000 مدني، تزيد نسبة النساء والأطفال منهم على 62 في المائة، وكذلك جرح أكثر من 17 000 مدني وتشويههم، وقطع المياه والكهرباء والوقود والغذاء والدواء بشكل كامل عن السكان البالغ عددهم عدة ملايين، ومنع وصول أي مساعدات إنسانية فعالة إليهم، بالإضافة إلى التدمير الوحشي والواسع النطاق للمناطق السكنية والمساجد والكنائس والمستشفيات ومرافق البنية التحتية، مما ينفذ عمدا وبنية واضحة بهدف الانتقام وإنزال العقاب الجماعي، وذلك أمر يحظره القانون الدولي صراحة.

الإسلامية، إيماننا منها بحق فلسطين في مقاومة الاحتلال، قدمت مبادرة سياسية وديمقراطية تتضمن إجراء استفتاء حول تقرير المصير بين سكان فلسطين الأصليين، بما فيهم اليهود والمسيحيون والمسلمون، وقد سجلتها الأمم المتحدة أيضا.

إن النظام الصهيوني، من حيث جوهره وطابعه، يقوم على العدوان والاحتلال والجريمة والكذب والخداع. حتى الآن، شن النظام أكثر من 20 حربا في المنطقة، وغزا جميع جيرانه من دون أي استثناء، وهاجم عددا من البلدان خارج منطقته وجواره المباشرين، ولا يزال يحتل أراضي بعض البلدان العربية الأخرى، بالإضافة إلى فلسطين. كما ارتكب جميع الجرائم الدولية الرئيسية الأربع، وهي جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، ليس مرة واحدة، بل مرات عديدة، وفي بعض الحالات، ارتكب جميع الجرائم الأربع في آن واحد. لم يتقيد النظام بأي مبادئ إنسانية أو قواعد قانونية لتحقيق أهدافه غير المشروعة.

يجب أن نرى الواقع على حقيقته. والحقيقة هي أن الاحتلال الغاشم قد تحول مع مرور الوقت إلى نظام وحشي مُوغل في الفصل العنصري. وهذا المزيج الفظيع من الاحتلال المزمّن والفصل العنصري المُستحَكَم هو الذي أباح نفسيا لنظام الاحتلال ذبح الناس الخاضعين للاحتلال وقتلهم جماعيا. ولذلك، حان الوقت الآن للنظر في الوجه الحقيقي لهذا النظام والاعتراف به على حقيقته، على نحو ما فعلت الجمعية العامة في عام 1975 بموجب القرار 3379 (د-30) إذ عرفت الصهيونية بأنها فصل عنصري وتمييز عنصري.

أود أن أشدد على أن العمل الذي قامت به الأمة الفلسطينية في الآونة الأخيرة، فضلا عن حركة المقاومة الإسلامية، ضد المحتلين ممارسة مشروعة وحقا طبيعيا لهم وفقا لقواعد القانون الدولي السارية، وتسمية تلك الإجراءات بخلاف ذلك أمر غير قانوني وغير مقبول على الإطلاق. إن المزاعم التي تسوق، من بين أمور أخرى، بأن حق ما يسمى بالدفاع المشروع ينبغي أن يكون مكفولا لنظام الاحتلال، هي أيضا مزحة سخيفة جدا. من المؤكد أن التلاعب ببعض الألفاظ لا يمكن أن يحيل القاتل ضحية والضحية جلادا.

التي يبذلها في الميدان من أجل إرسال المساعدات الإنسانية إلى غزة ووقف الحرب فوراً. وأود أن أشدد على أننا نتوقع من الأمم المتحدة أن تستخدم خطاباً قوياً، وأن تلزم النظام الصهيوني، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بوقف فوراً ما يرتكبه من جرائم الحرب والإبادة الجماعية والقتل الجماعي للمدنيين، وكذلك أن تمهد الطريق للإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. بطبيعة الحال، ذلك واجب أصيل والتزام أساسي تتحملهما الأمم المتحدة، وقد تأخر الوفاء بهما لعقود للأسباب التي ذكرتها آنفاً.

نتوقع جميعاً أن تعالج الدورة الحالية للجمعية العامة أزمة غزة والأزمة الفلسطينية. ونتوقع من الجمعية العامة أن تعتمد مشروع قرار قوياً وفعالاً ومؤثراً لكي يوقف على الفور جرائم الحرب المرتكبة في غزة، وينتهي الحصار الإنساني، ويتيح إيصال المساعدات الإنسانية، ويوقف التهجير القسري لسكان غزة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان أسيلبورن، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أشكر الرئيس على دعوته إلى استئناف اليوم الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

للأسف، مع احتدام الحرب في الشرق الأوسط واستمرار وجود مخاطر حقيقية جداً تتذر بتصعيد إقليمي، نعرب عن استيائنا إزاء عدم تمكن مجلس الأمن بعد من تحمل مسؤوليته فيما يتعلق باعتماد مشروع قرار بشأن الحالة، بسبب استخدام حق النقض والانقسامات داخل المجلس. وفي هذه الظروف، من المهم أن تعالج الجمعية العامة هذه المسألة وأن تتمكن جميع الدول الأعضاء التي ترغب في القيام بذلك من أخذ الكلمة. إن السلام والأمن الإقليميين والدوليين يتعرضان للخطر.

كما سبق وأن قلت في مجلس الأمن في المناقشة العامة الرفيعة المستوى التي عقدتها البرازيل أول أمس، لا شيء يمكن أن يسوغ الفظائع التي ارتكبتها إرهابيو حماس والجهاد الإسلامي بحق المدنيين

إن ما تتخذه الولايات المتحدة من إجراءات في سياق مشاركتها المباشرة في هذه الحرب من حيث الدعم بالمال والسلاح والعمل العسكري المباشر والدعم السياسي الفعال يشكل انتهاكاً واضحاً للميثاق والالتزامات القانونية الدولية التي تقع عليها، مما يرتب المسؤولية عليها بوضوح على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة نفسها متورطة بشكل مباشر في ارتكاب جرائم بحق الفلسطينيين، فهي ليست في وضع يسمح لها بدعوة الآخرين إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن توسيع دائرة الحرب. ولذلك، فإننا نحذر بشدة من العواقب التي لا يمكن السيطرة عليها المترتبة على الدعم المالي والعسكري والعملياتي غير المحدود الذي يقدمه البيت الأبيض لنظام تل أبيب، والذي أدى إلى توسع نطاق العمليات وزاد من حدة قصف المدنيين والنساء والأطفال الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية.

تثبت التطورات الراهنة في فلسطين بوضوح أيضاً أن النتيجة الوحيدة لأي تطبيع للعلاقات مع تل أبيب هو بمثابة تجاهل للحقوق المشروعة والتاريخية للشعب الفلسطيني. كما أن أي تطبيع للعلاقات مع النظام الإسرائيلي مآله الفشل.

إن منع تصعيد الحالة الفلسطينية مسؤولية عالمية وجماعية، خاصة في ظل الظروف المضطربة والعاصفة في مختلف مناطق العالم. ونحن، من جانبنا، على استعداد للاضطلاع بدور أكثر جدية في هذا الشأن، تماشياً مع الجهود التي بذلناها في الآونة الأخيرة لاستعادة السلام والأمن في غرب آسيا. وفي هذا الصدد، أعرب قادة حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية عن استعدادهم لإطلاق سراح السجناء غير العسكريين، وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد للاضطلاع بدورها في هذا المسعى الإنساني المهم جداً، إلى جانب قطر وتركيا. وبطبيعة الحال، المجتمع الدولي مطالب بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين الـ 6 000 وهي مسؤولية أخرى تقع على عاتقه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميلامبو (زامبيا).

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري للموقف الإيجابي والواقعي الذي اتخذته الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، والجهود

المتحدة وجميع المستشفيات والعيادات والمدارس والعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن تتلقى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تؤدي حاليا 600 000 شخص في قطاع غزة، فضلا عن الوكالات الإنسانية الأخرى العاملة في الميدان، المساعدة الطارئة التي تحتاج إليها للاضطلاع بولايتها.

قرر بلدنا لكسمبرغ المساهمة بمبلغ إضافي قدره 2,5 مليون يورو تخصص للجهود الإنسانية في غزة والمنطقة، وتحديدًا لدعم الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبهذه المساعدة الطارئة سيصل إجمالي دعمنا إلى زهاء 12 مليون يورو لعام 2023.

أسفر فعليا النزاع الذي بدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر عن إزهاق أرواح أكثر من 6 000 شخص في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. لقد قُتل مئات الآلاف. وقُتل ثمانية وثلاثون موظفا من موظفي الأونروا. أود أن أشيد بالعمل البطولي الذي تقوم به جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الميدان، متحدى جميع الأخطار من أجل توفير الرعاية للمدنيين المتضررين من النزاع. وأود أن أشيد على وجه الخصوص باللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تعمل أفرقتها في غزة في ظروف صعبة جدا. ونحن نؤيد النداءات التي وجهتها اللجنة الدولية إلى جميع الأطراف لاحترام القانون الدولي الإنساني.

لقد زرت غزة عدة مرات منذ عام 2004، عندما توليت مهام منصبتي بصفتي وزيرا. ما فتئت غزة منذ سنوات سجنا مفتوحا تتسم فيه الظروف المعيشية بالقسوة. يعاني المدنيون في غزة من ضربة مزدوجة، الحصار والقصف الإسرائيلي، واستخدام حماس لهم كدروع بشرية. ثمة خطر جسيم يتمثل في احتمال أن يتحول النزاع إلى أتون إقليمي. وينطبق الشيء نفسه على الضفة الغربية، حيث، كما نعلم، بلغ العنف المتزايد للمستوطنين والنقل القسري للمجتمعات الفلسطينية مستويات تنذر بالخطر.

يجب أن نتجنب تماما أي تداعيات للنزاع. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعمل معا في إطار المجتمع الدولي ومع الجهات الفاعلة

الإسرائيليون في 7 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9451). ولا شيء يمكن أن يسوغ تلك الأعمال الوحشية التي هزت العالم، ونحن ندينها بأشد العبارات الممكنة، تماما كما دأبنا الأمين العام في وقت سابق.

تؤكد لكسمبرغ من جديد بشكل لا لبس فيه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بموجب القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، أود أن أشير إلى ملاحظات الرئيس بايدن التي ذكر فيها إسرائيل بعدم الانقياد وراء الغضب، وأشار إلى ارتكاب الولايات المتحدة أخطاء في سياق ردها على الهجمات الإرهابية التي شنت في 11 أيلول/سبتمبر 2001. يجب على إسرائيل أن تتصرف وفقا للقانون الدولي الإنساني وأن تكفل حماية المدنيين.

إن سكان غزة ليسوا حماس. وينبغي عدم تحميلهم المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون، وينبغي أيضا ألا يعاقبوا جماعيا على تلك الجرائم. لقد دعا الأمين العام إلى وقف التصعيد ووقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

أولا، ينبغي التوصل إلى هدنة إنسانية، لأنها يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى وقف إطلاق النار. سيسمح ذلك بإيصال المساعدة الإنسانية الطارئة وييسر أيضا الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن ويساعد على ضمان سلامة المدنيين في غزة من أجل إنقاذ الأرواح. لقد أزهقت أرواح كثيرة جدا في صفوف المدنيين.

لا بد من استئناف بسرعة عمليات إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق ولا إبطاء. نرحب بوصول الدفعة الأولى من المساعدات الإنسانية إلى سكان قطاع غزة في الأيام القليلة الماضية. ونشكر الأمين العام ومصر والولايات المتحدة على تيسير المرور الآمن لتلك السلع. ومع ذلك، يحتاج سكان غزة إلى مساعدات إنسانية مستمرة تغطي جميع المحتاجين.

حتى الآن، لم تتضمن شحنات المساعدات الطارئة الوقود، على الرغم من أهميته البالغة في تشغيل المستشفيات وتحلية المياه. يتعين على أطراف النزاع الامتناع نهائيا عن استهداف مرافق الأمم

تدين غواتيمالا مرة أخرى وبأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على دولة إسرائيل وسكانها المدنيين. فحماس تشوش القضية الفلسطينية بتسوية الإرهاب، وهذا خطأ أخلاقي واستراتيجي بالغ الفداحة فيما يتعلق بالقضية والجهود التي تُبذل على المستوى الدولي لتحقيق السلام في المنطقة.

ندين أيضا الهجمات التي تشنها جماعة حزب الله الإرهابية على إسرائيل، انتهاكا للقرار (القرار 425 (1978)) الذي أنشأ الخط الأزرق، الحدود بين إسرائيل ولبنان. لقد أودت تلك الهجمات بحياة المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن نتذكر الآن أكثر من أي وقت مضى كلمات غولدا مائير حين قالت إن الجماعات المؤيدة للفلسطينيين إذا أُلقت أسلحتها اليوم، فلن يكون هناك المزيد من العنف، ولكن إذا أُلقي الإسرائيليون أسلحتهم اليوم، فلن تكون هناك دولة إسرائيل.

يجب أن تعترف الجمعية العامة بحق دولة إسرائيل في الحفاظ على نفسها والدفاع عن شعبها ضد الإرهاب. وعدم الاعتراف بذلك لن يسهم في الحوار أو السلام أو الأمن في المنطقة، أو في العالم بصفة خاصة. بل على العكس من ذلك، سيعرض البشرية جمعاء للخطر.

ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ إجراءات للحد من الاستقطاب وتثبيط الأعمال ولغة الخطاب التي تحض على الكراهية. والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو الوقوف معا ضد الإرهاب، مع الإدانة الواضحة والقاطعة لأعمال حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية ذات الفكر المتطرف ومطالبتها بالكف عن ممارستها المتمثلة في وضع ترسانات الإرهابيين وبنيتها التحتية في أقبية المستشفيات والمدارس والمراكز الدينية. إن ذلك يقوض الجهود الرامية إلى حماية المدنيين الذين يُستخدمون كدروع بشرية.

في مواجهة الحالة الكارثية الناجمة عن هذا النزاع الرهيب، يسرنا أن نعلم أن المساعدات الإنسانية تصل إلى الناس، ونحض على التوصل إلى هُدُن إنسانية. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، يجب توخي

الرئيسية في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعيد إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط على وجه السرعة وأن يوليها الاهتمام الذي تستحقه. لقد كانت مبادرة جهود يوم السلام من أجل الشرق الأوسط، التي عقدت هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر، خطوة أولى في ذلك الاتجاه.

لا تزال لكسمبرغ ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يكفل حق إسرائيل في الأمن مع احترام حق الفلسطينيين في الكرامة وتقرير المصير. إن السلام الشامل والعادل والدائم على أساس حل الدولتين داخل حدود عام 1967، مع وجود دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب وتحافظان على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء دورة العنف.

هذا هو المسار الذي يجب أن نلتزم به من أجل إنسانيتنا المشتركة، الإنسانية التي نتشاطرها مع الإسرائيليين والفلسطينيين ويتشاطرها الفلسطينيون مع الإسرائيليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماريو أدولفو بوكارو فلوريس، وزير خارجية غواتيمالا.

السيدة بوكارو فلوريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشارك في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في وقت تشعر فيه البشرية بحزن بالغ وألم عميق. نتقدم بخالص تعازينا لأسر الضحايا الكثرين. ونعرب عن تضامنا مع أسرهم ونطالب بإطلاق سراح الرهائن، بمن فيهم الرضع والأطفال والنساء والمسنون.

لا يمكن للجمعية العامة أن تنسى أن الأزمة التي نواجهها حاليا قد نجمت عن الهجمات الإرهابية البغيضة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، التي ألحقت ضررا بالإسرائيليين والفلسطينيين وبأشخاص من جنسيات أخرى. لقد أسفرت الهجمات عن قتلى وأضرار ومعاونة ودمار وحالة إنسانية ذات أبعاد هائلة. نعرب أيضا عن تضامنا مع العاملين في المجال الإنساني الذين يتعاملون مع هذه الحالة الخطيرة، ونتقدم بتعازينا لأسر الضحايا الذين لقوا حتفهم وهم يؤدون مهامهم النبيلة.

والحقيقة هي أن الهجمات وعمليات القتل لا تزال تحدث. ومع ذلك، ووسط هذه الأعداد الغفيرة من الضحايا، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء حيال ذلك، أي إجراء حاسم. لقد ذكرنا مجلس الأمن قبل يومين بالتزامه الأخلاقي المتمثل في إنقاذ أرواح الأبرياء (انظر S/PV.9451). يجب أن نعيد الإنسانية إلى مجلس الأمن. ويجب أن تأتي الإنسانية في المقام الأول.

أتيت هنا اليوم للدفاع عن العدالة والإنسانية. تدين إندونيسيا بأشد العبارات العنف الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين والمستشفيات ودور العبادة في غزة. ويجب أيضا إدانة عمليات القتل العشوائي والاختطاف والعقاب الجماعي للمدنيين لأنها أفعال غير إنسانية ومخالفة للقانون الدولي.

يجب أن تكون هذه الدورة على قدر المسؤولية وهو ما عجز مجلس الأمن عن القيام به. ويجب على الجمعية العامة أن تثبت أننا نحن شعوب الأمم المتحدة، نؤمن بكرامة حياة البشر وقيمتها. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ ثلاث خطوات ملموسة.

أولاً، يجب أن نوقف العدوان لكي نحول دون وقوع مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين. ينبغي للجمعية العامة أن تطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار يُحترم بشكل كامل. ويجب أن نتمكن من تجنب تكرار الفظائع في المستقبل. وينبغي للجمعية المطالبة بالمساءلة، بما في ذلك إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في هذه الحالة الإنسانية المروعة.

ثانياً، يجب كفالة إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. وأدعو الجمعية العامة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة المعنية، إلى تكثيف الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية في غزة. يجب أن نواصل دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام والبلدان الرئيسية للسماح بتقديم المساعدات الإنسانية. وبالنظر إلى الدمار والمعاناة الإنسانية في غزة، فإن حمولة 10 أو 20 أو 100 من الشاحنات المحملة بالسلع الإنسانية ليست كافية. ولذلك، يجب على الجمعية العامة أن تدعو إلى تقديم معونة إنسانية عاجلة ومستدامة ومن دون قيود. وسنزيد، من جانبنا،

الحذر للتحقق من عدم استخدام الجماعات الإرهابية لتلك الفترات لشن هجمات جديدة قد تؤثر على المدنيين وتفاقم الحالة الكارثية.

لكي تمارس الأمم المتحدة بفعالية مسؤوليتها عن منع وحل النزاعات التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، سواء من خلال مجلس الأمن أو الجمعية العامة، يجب اعتماد مشاريع قرارات متوازنة تراعي جميع عناصر الحالة، بما في ذلك، في هذا السياق، حق إسرائيل في الدفاع المشروع عن النفس وحماية شعبها والحفاظ على نفسها.

لا يزال هناك متسع من الوقت لإنقاذ الأرواح وتعزيز الحوار والتفاوض بين الطرفين لتحقيق سلام شامل على أساس رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. لا بد من التذكير بأن لدولة إسرائيل الحق السيادي في حماية مواطنيها وكفالة سلامتهم. لا يرد ذكر هذا العنصر في مشروع القرار (A/ES-10/L.25) المقدم إلى الجمعية العامة، ولهذا السبب، ستصوت غواتيمالا معارضة له. نحث جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم، وكل الدول الأعضاء بصفة عامة على النظر في أن تفعل الشيء نفسه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أقف هنا ليس بصفتي وزيرة خارجية إندونيسيا فحسب، بل أيضا بصفتي امرأة وأما وجدة. إنني أناشدكم - أوقفوا القتل، احموا المدنيين، أدخلوا المساعدات الإنسانية، حكموا ضمائرهم. حكموا ضمائرهم من أجل العدالة والإنسانية.

لقد وقفنا هنا مرات عديدة جدا في القاعة لاستحضار محنة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين. لقد طلبنا من الجمعية العامة مرارا عقد دورة طارئة بشأن مصير الشعب الفلسطيني. وتحطمت آمالنا مرارا بسبب المصالح السياسية الضيقة. يبدو أن العالم يعيش منقسما كل في واقع مختلف، كما لو أن هناك حالة رفض لرؤية الكارثة التي تقع في غزة.

مرة أخرى، نجد أنفسنا أمام هذه الهيئة الأممية الجامعة لتدارك عجز مجلس الأمن عن توفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني وعن التكفل بالمآسي تلو المآسي التي تطال غزة الجريحة، غزة المظلومة، وغزة المكلمة. ومرة أخرى، نستجد بالجمعية العامة أمام الشلل الذي أصاب مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته وواجباته تجاه القضية الفلسطينية، جراء فقدان قدرته على التحرك لردع المحتل الإسرائيلي وكفّ طغيانه وتجبره وتسلطه على الأبرياء في فلسطين، وفي غزة تحديداً.

ومرة أخرى، نلوذ بالجمعية العامة لإنصاف الشعب الفلسطيني وتشديد النطق بعدالة قضيته، والدعوة إلى احترام شرعية تطلعاته في إقامة دولة وطنية ذات سيادة. هذا الشعب الذي سُلِبَت منه حقوقه، ولكن لم تُسلب منه إرادته في الصمود. هذا الشعب الذي صودرت أراضيه، ودُمرت ممتلكاته، ولكن لم يصادر إصراره على فرض وجوده. هذا الشعب الذي هُضمت مطالبه، ولكن لم يُهضم عزمه على البقاء، والاستماتة في الدفاع عنها. وفي سبيل كل هذا، دفع الشعب الفلسطيني ولا يزال يدفع ثمنا باهظاً، لا يرضى بدفعه إلا أهل قضية أصيلة وأصحاب حق متأصل وحماة مشروع وطني ثابت ومثبت.

لقد صار موقف التخاذل هذا داخل مجلس الأمن مألوفاً لتكراره عشرات المرات خلال العقود السبعة الماضية، في صورة حلقة مفرغة تأبى الانكسار بالرغم من تجلي مفرزاتها وتداعياتها وأضرارها المتتابة والمتواصلة. واليوم، كما الأمس، نرى بأم أعيننا أن ذات الأسباب تُولد ذات النتائج وأفظعها، وأن إطلاق العنان للمحتل الإسرائيلي وتحصينه يُنتج أقسى الجرائم وأبشعها، وأن غياب حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية، يظل يرهن حاضر ومستقبل السلم والأمن والاستقرار في هذه الرقعة من المعمورة وفي المنطقة برمتها.

لقد ضاق الشعب الفلسطيني ذرعاً بسياسة الكيل بمكيالين، وبالتهم غير المبرر وغير المؤسس وبالتسامح المفرط والمطلق الذي ينتفع منه الاحتلال الإسرائيلي أيما انتفاع. والأمر من كل هذا وذاك أن الشعب الفلسطيني يتضرر أيما تضرر من حالة اللامبالاة الدولية أمام

التبرعات التي نقدمها إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بمقدار ثلاث مرات، وسندعو المجتمع الدولي إلى دعم الوكالة. وإندونيسيا ملتزمة أيضاً بإرسال المساعدات الإنسانية.

ثالثاً، يجب رفض ترحيل المدنيين في غزة قسراً. ينبغي ألا يُجبر الناس على المغادرة بغير إرادتهم. إن الدعوة إلى إخلاء مناطق شمال غزة يفاقم الحالة في ظل الدمار الناجم عن القصف المستمر للمنازل وقطع الكهرباء والغاز والوقود والمياه، وسنوات من العقاب الجماعي. هذه جريمة ضد الإنسانية. وينبغي للجمعية العامة أن تدعو إلى إلغاء أوامر الإخلاء، وحماية المدنيين وكفالة سلامتهم ورفاههم، ولا سيما الأطفال، وكذلك السماح لهم بالتنقل بأمان.

أما نقطتي الأخيرة فمؤداها أن السلام لن يتحقق حتى نعالج الأسباب الجذرية للنزاع. لا بد من استئناف عملية السلام لتحقيق حل الدولتين. ويجب أن نوقف المحاولات الممنهجة التي تبذلها السلطة القائمة بالاحتلال، التي قد لا تترك شيئاً للتفاوض عليه ولا أحد للتفاوض معه. وعلينا ألا نسمح بترك الفلسطينيين بلا خيار آخر سوى القبول بالظلم لبقية حياتهم. من واجبنا أن نوقف الظلم الآن. لقد طُفح الكيل.

في الختام، إذا كان الأعضاء يهتمون بالإنسانية، فعليهم أن يحكّموا ضمائرهم ويصوتوا مؤيدين لمشروع القرار (A/ES-10/L.25). إن إندونيسيا تقف إلى جانب شعب فلسطين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد عطف، وزير خارجية الجزائر.

السيد عطف (الجزائر): لكم من الوفد الجزائري كل الشكر وكل الامتنان وكل العرفان على استجابكم للطلب المشترك الذي تقدمت به مجموعتنا العربية والإسلامية استئناف بتنظيم هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بعد فشل مجلس الأمن في الارتقاء بذاته فعلياً إلى مصاف حامي ميثاق الأمم المتحدة، وخادم ترسيخ مبادئها وقيمتها، وضامن استتباب السلم والأمن الدوليين.

بين الأمم لإسماع صوتها والدفاع عن أولوياتها، وكخطوة حاسمة ترد على محاولات تشويه وتصفية القضية الفلسطينية التي يُراد وأدها حية لكنها تأبى الفناء. إن هدفاً يمثل هذه الأهمية وبمثل هذا الثقل يقتضي استغلال كافة السبل والفرص التي تتيحها أطر وتنظيمات الجمعية العامة، والتي من شأنها تمكين هذه الأخيرة من الاضطلاع بدور بارز وفاصل ومفصلي لبلوغ هذا المقصد النبيل، وهو المقصد الذي يمكن أن تتجسد فيه حقاً بوادر المشروع الوطني الفلسطيني وركائزه وروافده.

السيدة تايلور جاي (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أرحب بالمبادرة الداعية إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، التي تتيح للمجتمع الدولي فرصة لرفع صوته مُعارضاً ومُديناً بقوة ما يتعرض له السكان المدنيون من عنف ومعاناة في الشرق الأوسط ولا سيما أضعف أفرادهم، النساء والأطفال والمسنون والمرضى.

وتؤكد كولومبيا مجدداً أنها ما فتئت على مر التاريخ تدعم التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة، وفقاً لأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ونأسف بالغ الأسف لتصاعد أعمال العنف المروع الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني. إن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة يبين أن عدم وجود استجابة قاطعة لإزاء النزاع بين إسرائيل وفلسطين وفقاً للقانون الدولي له عواقب مؤسفة على السكان المدنيين، كما أنه يزعزع استقرار المنطقة ويشكك في معنى الحياة والإنسانية ذاتها.

يتسم كل نزاع بجوانب معقدة، وينطوي على متغيرات متعددة يلزم الاهتمام بها إذا أردنا التوصل إلى حل سلمي ونهائي. وهذا درس يعرفه بلدي، كولومبيا، إذ تضرر من النزاع وعانى منه الأمرين. فطوال عقود من النزاع المسلح والمحاولات المتعددة للتفاوض على تحقيق السلام، تعلمنا أنه من الضروري نبذ العنف حقاً عند التعبير عن الخلافات لكي تتحول المجتمعات إلى التعايش السلمي. تلك هي الدعوة التي ما فتئت توجهها حكومة الرئيس غوستافو بترو أوريغو كل يوم من أيام ولايته،

ما يعانيه من اضطهاد وظلم وطغيان. كيف لا وهو الذي يقال له حين استكانة الأوضاع وهدوئها أن قضيته ليست أولوية المجموعة الدولية، وحين الاعتداء عليه وتصعد الأحوال وتأججها، تتوجه المساعي، على شُحها وتواضعها، صوب معالجة رواسب غياب السلام عوض العمل لإحلال السلام بعينه.

جيلٌ كاملٌ من الفلسطينيين لم يعرف معنى مسار السلام! جيلٌ كاملٌ من الفلسطينيين لم يشهد مبادرة جدية واحدة لإحياء هذا المسار! وجيلٌ كاملٌ منهم لم يسجل تحركاً دولياً واحداً للتكفل بأوضاعه والاستجابة لتطلعاته المشروعة في استرجاع حريته وإنهاء احتلال أراضيه، والتمتع بحقوقه وإقامة دولته المستقلة.

ألم يَحِنْ أَوَّانُ معالجة هذا الوضع المخل بقيم ومبادئ منظمتنا؟ ألم يَحِنْ أَوَّانُ إنهاء هذا الظلم التاريخي بحق شعب نفذ صبره في مواجهة محتل متسلط متكبر متجبر؟ ألم يَحِنْ أَوَّانُ إطلاق هَبَّةٍ دولية من أجل السلام وفي خدمة السلام، هَبَّةٍ تُذكي شُعلة الأمل في الشعب الفلسطيني من جديد، وتتكفل بكل صدق وجدية وأمانة بإحقاق حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وغير القابلة للتقادم وغير القابلة للتصفية؟ إن التعامل مع التطورات الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يفرضه من ضرورة العمل المستعجل والطارئ لوقف العدوان الإسرائيلي الجائر على قطاع غزة، ولإغاثة الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له، يجب أن يفضي إلى تحرك جماعي تتخرط فيه جميع الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة لبناء سلام دائم عادل ومستدام في الشرق الأوسط على أسس المرجعيات التي أقرتها الشرعية الدولية.

وجمعيّتنا العامة، التي طالما شكلت منبرا رئيسيا لنصرة القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، مطالبة، بدورها، في هذا الظرف العصيب بتأكيد ثباتها على هذا النهج القويم والتزامها بالحفاظ على المقومات القانونية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة. ومن هذا المنظور، تجدد الجزائر دعوتها إلى منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين بمنظمة الأمم المتحدة كإجراء مهم يُكرس الحق القانوني والسياسي والمعنوي والأخلاقي لدولة فلسطين في أن تحظى بمكانة قارة

لا شيء يسوغ الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل، ونحن ندينه بشدة. لقد أدى إلى دورة جديدة من العنف ومعاناة المدنيين. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، ينص القانون الدولي على توفير الحماية لجميع المدنيين أثناء النزاع. إن المشاهد التي نراها مفعجة. فالغالبية العظمى ممن يعانون أكثر من غيرهم هم من النساء والأطفال. ينبغي عدم استهداف أي مدنيين، ولا استخدامهم رهائن أو دروعا.

تدعو سلوفينيا جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. إننا نؤيد جميع الجهود التي يبذلها الأمين العام والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الحالة الإنسانية الملحة. وفي ظل تعذر الوصول إلى المياه والغذاء واللوازم الطبية والوقود والغاز والكهرباء، بالإضافة إلى الهجمات المستمرة على الأهداف المدنية والمدارس والمستشفيات والملاجئ المشمولة بالحماية، يتحول الوضع المتردي أصلا في غزة إلى كارثة إنسانية. وتقضي الضرورة العاجلة وقف إطلاق النار أو التوصل إلى هدنٍ لاعتبارات إنسانية وإنشاء ممرات إنسانية تتيح سرعة وصول المساعدات والمعدات الإنسانية إلى غزة وتوزيعها داخلها، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني، وذلك على نحو مستدام وآمن ومن دون عوائق.

ينبغي لنا زيادة مساعداتنا الإنسانية بقدر كبير جدا لكي نلبي الاحتياجات الضخمة في الميدان. وتثني سلوفينيا على عمل الوكالات الإنسانية وموظفيها في غزة، الذين يواصلون تقديم المساعدة والحماية للناس وفي أحيان كثيرة يدفعون حياتهم ثمنا لما يبذلونه في سبيل ذلك من تضحيات جسام. وسلوفينيا، إذ تدرك الحالة الإنسانية المتدهورة، زادت كثيرا في الآونة الأخيرة التمويل الذي تقدمه إلى الأونروا وأنشطتها دعما للشعب الفلسطيني.

إن استئناف عملية سياسية مُجدية تؤدي إلى حل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن أمر ملح ومهم جدا. لقد دعمت سلوفينيا المبادرات التي تعزز عملية السلام في الشرق الأوسط وستواصل

سواء داخل بلدنا أو في سائر المحافل الدولية، لأننا تعلمنا من واقع تجربتنا أن العنف لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف ومزيد من الخسائر في الأرواح، مما يخلف في أعقابهِ إرثا مؤسفا وكارثيا للأجيال المقبلة.

تأسف كولومبيا لعدم قدرة مجلس الأمن على إدانة بالإجماع وبجزم انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ما زلنا نشهدها يوميا، وتناشد المجتمع الدولي بقوة أن يبدي بوادر لا لبس فيها على رغبته في الامتثال للولايات المنصوص عليها في الصكوك التنظيمية الحالية وعلى التزامه بذلك. نرحب بالجهود التي تبذلها عدة بلدان لوقف العنف وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة والأراضي الأخرى المتضررة من النزاع. وندعو من جديد إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية واحترام القانون الدولي الإنساني وحماية الأرواح. وأخيرا، نصر على تلبية النداء الذي وجهه الرئيس غوستافو بترو أوريجو فيما يتعلق بضرورة عقد مؤتمر عالمي للسلام للسعي إلى إيجاد حل نهائي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الوضع المزري الذي لم يسبق له مثيل والذي يتكشف أمام أعيننا اختبار لمجلس الأمن والجمعية العامة وهذه المنظمة بأسرها. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن قريبا من توحيد صوته ومخاطبة المدنيين في المنطقة. إن الصمت الحالي يصم الآذان.

وكما ذكر المنسق الخاص فينسلاند،

”إننا على شفا هاوية عميقة وخطيرة يمكن أن تغير مسار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إن لم يكن مسار الشرق الأوسط ككل“. (S/PV.9443، صصفحة 2)

إن سلوفينيا، شأنها شأن معظم الممثلين في هذه القاعة، تشعر بقلق عميق إزاء سرعة تدهور الحالة. من السهل خروج النزاع عن السيطرة وتصاعده وامتداده إلى المنطقة. إننا نحن نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وعديد من الدول والقادة لتفادي الأزمة والكارثة الإنسانية. وندعو جميع البلدان في المنطقة وخارجها إلى التصرف بمسؤولية والتعاون والمشاركة في حوار بناء لتخفيف حدة ذلك النزاع.

في المنطقة ستبذل ما في وسعها لاستغلال هذا النزاع في مواصلة مخططاتها التخريبية.

ينبغي إيصال المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل آمن ومستدام ومن دون عوائق إلى المدنيين الضعفاء في غزة ممن هم في حاجة حقا إلى المساعدة، مع كفالة عدم إساءة استخدامهما من جانب المنظمات الإرهابية. إن وصول المساعدات الإنسانية والدعم الطبي إلى المحتجزين بوصفهم رهائن أمر غاية في الأهمية أيضا. ومن الضروري أن تحافظ الأطراف المتحاربة على الحد الأدنى من الإنسانية، حتى خلال أسوأ مراحل الحرب. نعرب عن تقديرنا للجهود المكثفة التي تبذلها مصر ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لدعم إيصال المساعدات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

كما ذكرت في البداية، يجب أن يكون منع التصعيد الإقليمي، بما في ذلك منع تدهور الحالة في الضفة الغربية، أولوية قصوى. وندعو جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة إلى الامتناع عن أي تصرف من شأنه زيادة تفاقم الحالة. ونشدّد على ضرورة العمل على نطاق واسع مع السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين الذين يمكن أن يضطلعوا بدور إيجابي في منع المزيد من التصعيد. ما زلنا على التزامنا بالعمل على تحقيق السلام الدائم والمستدام من خلال تنشيط الجهود.

نحن عند منعطف عالمي مهم. لم يواجه السلام والأمن الدوليان هذا التحدي الخطير منذ الحرب الباردة. ومع ذلك، لم يتمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة مرة أخرى من الوفاء بولايتهما واحتواء النزاع وإحلال السلام. ولئن كنا نقر بأن الحالة في الشرق الأوسط بصفة عامة معقدة جدا ومتعددة الجوانب، ولا تتيح حولا سهلة، فإنه يتعين علينا أن نشدد على أنه لا بد ألا ندع الإرهابيين يحققون هدفهم. ويجب ألا ندع هذه الهجمات الإرهابية تعرض للإنجازات التي تحققت مؤخرا بشق الأنفس، بما في ذلك على وجه الخصوص اتفاقا أبراهام للسلام. ينبغي لنا ألا ندع ظلام الإرهاب يطفئ منارة الأمل. ويجب

دعمها، بما في ذلك مبادرة "جهود يوم السلام". ما برحت القضية الفلسطينية لفترة طويلة جدا ساحة اختبار لهذه المنظمة. وحن الوقت للجوء إلى ميثاق الأمم المتحدة وما يفرضه علينا من واجبات، أي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. فلنحرص على انتصار الإنسانية.

السيد شتاراي (هنغاري) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي، باسم هنغاري، بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، شنت حماس عملية طوفان الأقصى، وهي هجوم وحشي شن داخل إسرائيل على حين غرة باستخدام أسلحة من بينها وابل من الصواريخ زاد على 3 000 صاروخ. تسلل نحو 1 500 إرهابي إلى إسرائيل، مستهدفين المدنيين والأماكن المدنية، بما في ذلك المناطق السكنية والأماكن التي يعيش فيها مدنيون. وأسفر ذلك عن أكثر من 1 400 إصابة قاتلة، وأكثر من 4 000 جريح، واحتجاز أكثر من 200 جندي ومدني رهائن. جئت هنا اليوم لأدين بأشد العبارات الممكنة تلك الهجمات الإرهابية الهمجية الشنيعة التي نفذتها حماس وكذلك الهجمات العشوائية المتواصلة بالقذائف ضد المدنيين الإسرائيليين.

يجب حماية المدنيين الفلسطينيين أيضا. وفي هذا السياق، يتعين أن نتوقف حماس عن استخدام المدنيين دروعا بشرية. وفي مواجهة هذه الهجمات الإرهابية العنيفة التي نفذتها حماس، تشدد هنغاري بقوة على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. وندعو حماس إلى وقف هجماتها على إسرائيل والإفراج فورا عن جميع الرهائن من دون أي شروط، ووقف إراقة الدماء، وتجنب جميع المدنيين المزيد من المعاناة.

إن المنطقة تشهد واحدة من أصعب الأزمات في تاريخها الحديث. لذلك، يجب أن نستفيد من جهودنا الدبلوماسية الجماعية وقدراتنا الجماعية وما نضطلع به معا من عمل من أجل تخفيف حدة التوترات وتجنب تحول هذه المعركة ضد الإرهاب إلى نزاع عسكري مكتمل الأركان فيما بين البلدان، مما يغرق المنطقة في أهوال الحرب. ولا يُخطئ أحد في أن الجماعات المسلحة والمتطرفة العاملة

المحفوظة بالمخاطر أصلاً بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، وذلك في حد ذاته انتهاك سافر للقانون الدولي الإنساني.

لا شيء يمكن أن يبرر تلك الأفعال التي تشكل عقاباً جماعياً وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. لا تفسير للإفلات من العقاب الذي تتصرف في إطاره الحكومة الإسرائيلية سوى ثقته في أنها لن تخضع للمساءلة عن أفعالها وأنها تحظى بدعم حكومة الولايات المتحدة.

من المخزي أن مجلس الأمن لم يتمكن مرة أخرى من الوفاء بولايته. ومن المخيب للآمال أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض ضد 46 مشروع قرار في مجلس الأمن تتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين وكان أحدثها (S/2023/773) قبل بضعة أيام فقط (انظر S/PV.9442).

يجب أن نضع حداً لازدواجية المعايير والانتقائية والتلاعب السياسي، وهي أمور تقوض السلام والأمن الدوليين. نطالب حكومة الولايات المتحدة بأن تكف عن مواصلة عرقلة عمل مجلس الأمن باستخدام حق النقض غير الديمقراطي الذي عفا عليه الزمن لحماية تجاوزات السلطة القائمة بالاحتلال. لقد حان الوقت لكي يضطلع مجلس الأمن بوظائفه ويتمسك بما يتخذه من قرارات بشأن القضية الفلسطينية.

نؤكد من جديد معارضتنا الشديدة لاحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن سياستها غير القانونية في ضم الأراضي وجميع سياساتها الاستيطانية. وندين الخطط المستترة الرامية إلى مواصلة ضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ندعو إلى تعبئة عاجلة لجهود الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ لمعالجة الحالة الكارثية في غزة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة. ونهيب بجميع الأطراف المعنية تيسير دخول تلك المساعدات الإنسانية الحيوية وتوزيعها. وندعو الدول الأعضاء إلى كفالة التمويل الكافي

عدم التهاون أبداً مع الهجمات الإرهابية، لأن من شأن ذلك أن يقوض نسيج المجتمعات الديمقراطية والسلمية ذاته.

السيد بينيالبير بورتال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ما فتئنا نتابع بذعر شديد وتأثر بالغ الأحداث الخطيرة التي تجري في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤيد كوبا استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. ينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية للجمعية العامة في هذه اللحظة وقف العنف وكفالة المساعدات الإنسانية العاجلة والكافية للشعب الفلسطيني.

نطالب بوقف فوري لإطلاق النار ووضع حد للخطاب العدائي. ويجب أن نمنع التهجير القسري للفلسطينيين من الأرض التي هي ملك لهم بقوة الحق. تعرب كوبا مجدداً عن بالغ قلقها إزاء تصاعد العنف في المنطقة نتيجة 75 عاماً من الممارسة الإسرائيلية غير المشروعة القائمة على الاحتلال والاستعمار، في انتهاك سافر لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف فيما يتعلق بأرضه. ويعزى ذلك أيضاً إلى عدم احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي لفترات مطولة، بما في ذلك العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي ظل الكارثة الإنسانية الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة والضفة الغربية، تعرب كوبا مجدداً عن تضامنها الثابت مع القضية العربية والفلسطينية. وندين بأشد العبارات قتل المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة، والقصف العشوائي للسكان في غزة، وتدمير المنازل والمستشفيات والبنية التحتية المدنية.

إن كوبا تعارض موت المدنيين والأبرياء من أي طرف من الأطراف المشاركة في هذا النزاع؛ وما فتئت تعارض ذلك دوماً، بغض النظر عن عرقهم أو جنسيتهم أو معتقداتهم الديني، على نحو ما ذكر نائب رئيس وزراء الأردن في البيان الذي ألقاه باسم مجموعة الدول العربية. وندين أيضاً قطع إمدادات المياه والغذاء والكهرباء والوقود عن سكان غزة، وهو ما يزيد إلى حد كبير من سوء الحالة الإنسانية

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ازديادها السافر لسيادة القانون، بما في ذلك الميثاق والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بينما ترتكب انتهاكات جسيمة مع إفلاتها من العقاب. ولذلك، نشهد الآن هجوما إسرائيليا آخر على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تجاوز جميع المستويات الوحشية واللاإنسانية، هجوما يروع جميع السكان المدنيين ويسفر عن سقوط آلاف الضحايا الأبرياء.

حتى الآن، في 24 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل أكثر من 6 000 فلسطيني في قطاع غزة في الغارات الجوية وعمليات القصف الإسرائيلية، وقد بلغت نسبة الضحايا من النساء والأطفال 68 في المائة. وقد أصيب أكثر من 16 291 فلسطينيا. وهناك أكثر من 1 550 شخصا في عداد المفقودين، ويُفترض أنهم عالقون وقضوا تحت الأنقاض، ومن بينهم مئات الأطفال.

ومن المروع أنه في غضون أسبوعين منذ شن العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة، هُجّر حوالي 1,5 مليون مدني فلسطيني قسرا من ديارهم، مع تكديس ما يقرب من 590 000 شخص في 100 ملجأ للطوارئ، حددتها الأونروا، وفقا للبيانات المتاحة المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لقد فروا إلى تلك الملاجئ تحت وطأة الخوف، ملتجئين ملاذا آمنا تحت راية الأمم المتحدة، بعد أن دمرت الغارات الجوية الإسرائيلية منازلهم وأحياءهم ومدارسهم ومستشفياتهم ومساجدهم وكنائسهم بشكل عشوائي ومتعمد، وكل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني. والواقع، وكما نعلم جميعا الآن، لم تسلم من ذلك حتى مرافق الأمم المتحدة: أصيبت 39 مدرسة ومرفقا للأونروا جراء الغارات الإسرائيلية، مما تسبب في مقتل وجرح مدنيين، وإلحاق أضرار بالمرافق وانتشار الخوف والذعر على نطاق واسع، وقتل 29 من موظفي الأونروا في الهجمات الإسرائيلية، إلى جانب غيرهم من العاملين في المجال الإنساني في قطاع غزة.

ونكرر الدعوة التي وجهتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي في اجتماعها الاستثنائي المفتوح العضوية على مستوى وزراء الخارجية المعقود في 18 تشرين الأول/أكتوبر من أجل وقف

والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نقدم كل ما يمكن من دعم إلى الوكالة حتى تتمكن من الاضطلاع بعملها المهم في الميدان.

نشدد على الحاجة الملحة إلى حل واسع النطاق وعادل ودائم للنزاع الدائر بين إسرائيل وفلسطين يقوم على وجود دولتين مستقلتين بما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ويكفل حق اللاجئين في العودة.

ستبذل كوبا كل ما في وسعها لدعم جميع الجهود الدولية المشروعة الرامية إلى وضع حد للمجزرة التي ما فتئت ترتكب الآن منذ 20 يوما، والإسهام في هذه الجهود. إن كل لحظة نقاعس فيها عن العمل ستودي بحياة مزيد من الأبرياء. فيجب علينا أن نتصرف دونما تأخير.

السيد محمد لغظف (موريتانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيسا لمجموعة المنظمة في نيويورك.

نجتمع اليوم في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة في أعقاب إخفاق مجلس الأمن بسبب استخدام عضو دائم لحق النقض فيما يتعلق بالحالة الخطيرة في قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يقوض مرة أخرى قدرة المجلس على الوفاء بالواجب الذي يفرضه عليه ميثاق الأمم المتحدة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين وحماية المدنيين. وعلى الرغم من تأكيد الجمعية العامة مرارا أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن يتم حلها بشكل عادل من جميع جوانبها، وفقا للقانون الدولي، فإن المجتمع الدولي لا يزال يخذل شعب فلسطين عندما يتعلق الأمر بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحق العودة. إنهم ما زالوا محرومين من تلك الحقوق ويتعرضون للانتهاك المنهجي والجسيم من جانب إسرائيل.

ولو ليوم واحد. ومنذ بداية الشهر، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون المتطرفون من حملتهم الشرسة على السكان في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين، مما أسفر عن مقتل آلاف الفلسطينيين، ومن بينهم أطفال. وقد هدموا الآلاف من منازل المدنيين، ودمروا الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وأحرقوا الممتلكات ودمروا المحاصيل واقتلعوا الأشجار. كما هجروا آلاف الأشخاص قسرا، معظمهم من الأطفال. واعتقلوا وسجنوا مئات الفلسطينيين. وبشكل كل ذلك خرقا خطيرا للقانون الدولي وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يتعين على الجمعية العامة، ونحن نجتمع في هذه الدورة في إطار آلية "الاتحاد من أجل السلام"، أن تعالج هذه الحالة الخطيرة، وأن تسهم في التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب عليها أيضا أن تواصل دعوة مجلس الأمن إلى الوفاء بواجبه المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، اللذين سيتعرضان للخطر جراء الظلم المستمر وعواقبه البعيدة المدى مادام هدف تحقيق المساءلة والحل العادل بعيد المنال.

من الواضح أن عدم وجود أي رادع أخلاقي أو قانوني أو سياسي لم يؤد إلا إلى تشجيع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة سياستها غير المشروعة المتمثلة في إقامة المستوطنات الاستعمارية وضم الأراضي وفرض الحصار، والتجهيز القسري للمدنيين الفلسطينيين، والتطهير العرقي المنهجي، وارتكاب أعمال الإرهاب المنظمة، وتدنيس الأماكن المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى، وذلك مع الإفلات من العقاب. إن إسرائيل تتماذى في إنكارها وانتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال. لا بد من إنهاء هذا الوضع غير القانوني.

تعرب منظمة التعاون الإسلامي عن أسفها العميق لأن الشلل الذي أصاب مجلس الأمن أفقده القدرة على الوفاء بواجبه وتنفيذ قراراته. إن المجلس لم يَفِ بالتزامه التاريخي تجاه قضية فلسطين - وهي التزامات لم تنفذ بعد على الرغم من مرور أكثر من 75 عاما - مما

فوري للعدوان غير القانوني واللاإنساني الذي تشنه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ورفض استهداف المدنيين بأي ذريعة. إن أعمالا من قبيل تهجير المدنيين قسرا من ديارهم، وتجويعهم، وحرمانهم من الوصول الآمن إلى المعونة الإنسانية واللوازم الأساسية للبقاء على قيد الحياة، كلها تتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن أبسط المبادئ والقيم الإنسانية المشتركة. وهذه الأفعال غير قانونية ومُستَكرّة. ويجب إدانتها بشدة ووقفها فورا. وفي الوقت نفسه، يجب إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي دون استثناء ومساءلتها عن انتهاكات لها.

ونشدد هنا على الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار وضرورة كفالة الحماية للسكان المدنيين في قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب أن تعطي جميع الجهود المبذولة في هذا الوقت الأولوية لحماية أرواح البشر وصونها وفقا للقانون الدولي والتزاماتنا وقيمنا الأخلاقية والإنسانية المشتركة.

وعلاوة على ذلك، يجب على إسرائيل أن تنهي حصارها اللاإنساني الذي تفرضه على غزة. وفي هذا الصدد، تشدد منظمة التعاون الإسلامي على الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدات الإنسانية والطبية والغوثية العاجلة والمستدامة إلى قطاع غزة، بما في ذلك الغذاء والماء والوقود والكهرباء ومستلزمات الطوارئ غير الغذائية بسبل منها وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فالحاجة ماسة إلى تلك المساعدات، لا سيما من جانب 1,4 مليون شخص نزحوا قسرا من ديارهم وفقدوا كل شيء نتيجة للعدوان.

تود منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا أن توجه الانتباه إلى ما ترتكبه إسرائيل بشكل منهجي من أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان واستفزاز وتحريض وإرهاب بحق السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي لم تتوقف

بعد الفشل المؤسف لمجلس الأمن الدولي في إيجاد حل لهذه المأساة المستمرة، قررت المجموعة العربية ومجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز ودول أخرى، تقديم طلب إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة للدعوة إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لمناقشة الوضع في غزة.

إن الوضع الراهن في قطاع غزة وضع مأساوي على جميع الأصعدة. إذ فُقدت الآف الأرواح في قصف مستمر وعشوائي بشتى أنواع الأسلحة المحرمة دولياً، في عدوان لا يراعي حرمة المستشفيات ولا المساجد أو الكنائس أو المدارس. ولم يسلم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والصحفيون من القتل. ويعيش المدنيون عدواناً وظرفاً استثنائياً بالغ السوء في ظل تهجير قسري وقطع جميع وسائل الحياة عن مليوني نسمة في مخالفة واضحة لكل القوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني.

إن الوضعية الحالية تقتضي منا تضافر الجهود لوقف فوري لإطلاق النار، والسماح بدخول غير مشروط للمساعدات الإنسانية العاجلة، ووقف التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين. كما أن هذه الوضعية نتاج طبيعية لعقود متوالية تم فيها تجاهل ضرورة الحل السياسي للقضية الفلسطينية والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك المبادرة العربية.

وهنا أقتبس من خطاب فخامة رئيس جمهورية موريتانيا السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الذي ألقاه يوم السبت الماضي في مؤتمر قمة القاهرة للسلام الذي عُقد في جمهورية مصر العربية قوله:

”لقد آن الأوان لأن يقتنع الجميع بأنه لن ينعم أحد في هذه المنطقة بسلام أو أمن مستدام إلا بقدر ما ينعم الآخرون به. فالسلام كما الأمن لا يحرز بكسب معركة أو الانتصار في حرب، إذ دوامه مشروط بشموله الجميع“.

يقوض بشدة دوره الرئيسي في صون السلام والأمن الدوليين وحماية المدنيين العزل، بمن فيهم السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة وبقيّة الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن استمرار استخدام حق النقض أمر غير مقبول وغير مسؤول في هذا الوضع المتأزم. ولذلك، تقتضي الضرورة العاجلة أن يتحرك فوراً المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لوقف العدوان الإسرائيلي، وإنهاء الإغلات من العقاب، وكفالة مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك العدوان الحالي وحصارها غير القانوني الذي دام 60 عاماً على قطاع غزة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل حماية الشعب الفلسطيني وفتح ممرات إنسانية للسماح بوصول جميع الإمدادات الضرورية من الأدوية والأغذية والمياه والوقود وغيرها من المواد الضرورية الأخرى إلى السكان المدنيين في غزة من دون تأخير. نعرب عن أملنا في أن يسهم عمل الجمعية العامة إسهاماً ملموساً في هذا الصدد، وندعو إلى الاحترام الكامل لقراراتها.

في الختام، أكد مجدداً دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت عبر التاريخ لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف فيما يتعلق بتقرير المصير، وكفالة سيادة دولة فلسطين واستقلالها على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

(تكلم بالعربية)

السيد الرئيس، اسمحو لي بأن ألقى كلمتي باسم موريتانيا عما يجري في قطاع غزة.

بداية، أشكر رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة على تجاوبه السريع مع طلبنا بانعقاد هذه الدورة.

وينضم وفد بلدي إلى البيان الصادر عن المجموعة العربية الذي أدلى به معالي السيد أيمن الصفدي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

لذلك، على المجتمع الدولي أن يتحد في المطالبة بمسار سياسي
تفاوضي تقوم بموجبه دولتان فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً إلى
جنب بأمن وسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا الآن إلى آخر متكلم في

مناقشة هذا البند صباح اليوم. وسنستمع إلى بقية المتكلمين غدا في
الساعة 10/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00 .

ختاماً، إن ما نشاهده من فظائع يندى له الجبين وعدم احترام
أبسط المبادئ للقانون الدولي الإنساني هو ما يدفعنا اليوم أن نقدم لكم
قراراً إنسانياً (A/ES-10/L.25) يهدف أساساً إلى وقف إطلاق النار
وحقق الدماء الفلسطينية وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة. ونحن